

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف. المسيلة

1985



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع العلوم الإقتصادية

تخصص مالية ونقود

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب: قسمية مصطفى

تحت عنوان

أثر السياسة المالية في الحد من العجز الموازني في
الجزائر خلال الفترة (2000 – 2016)
دراسة حالة صندوق ضبط الإيرادات

لجنة المناقشة:

رئيساً جامعة محمد بوضياف.المسيلة

د.محمد بلبار

مشرفاً ومقرراً جامعة محمد بوضياف.المسيلة

د.عبدالصمد سعودي

مناقشاً جامعة محمد بوضياف.المسيلة

د.حسان بوبعاية

السنة الجامعية: 2017/2016



الإهداء ...

سلامٌ قولٌ من ربِّ رحيمٍ

إلى أمي الغالية

إلى أبي ...

آه كم أشتاق أيام أبي ذلك الرجل الرهيب العصبي

إنه أورتني الحزن ولكن مدني بالعزم، والعزة، والصبر الأبوي

فحملت العنق طفلاً ودُموعي لُعبتي

وبكى حين رأني ناجحاً ورضى عينيه أطفى تعبتي

إنما كان أبي قاسياً فعلاً ويخفي نهر حُبٍ عذب

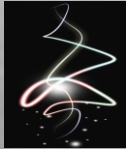
قلبه قلبٌ صبي صبره صبرٌ نبي رَحِمَ اللهُ أباي

وأباءكم جميعاً.

إلى : أختي الوحيدة، زوجتي، ابنتي: إيناس و مارية

إخوتي، أهلي، أصدقائي، من أعرفهم، من يعرفونني،

من لا أعرفهم، من لا يعرفونني . . .



مصطفى

كلمة شكر

اللَّهُمَّ لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضى
أزكى صلاتي وسلامي على خير خلق الله محمد ابن عبد الله وعلى آله وصحبه أبو بكر وعمر
وعثمان وعلي وصحابته أجمعين والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين



جزيل الشكر والإمتنان إلى الدكتور عبدالصمد سعودي على تفضُّله بالإشراف على هذا العمل،
وعلى كونه الصديق قبل المُشرف، الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة
أساتذة الكلية وأعضاء إدارتها، وأُخص بالذكر: العمري طويرات، التومي، القري، بوبعاية،

جاب الله ونجاعي

زملائي الطلبة على زرع روح المنافسة وأُخص النُخبة علماء وأخلاقاً: قرين، طيوب، شमित،
بختي، شادي، بن كيجول، زعيتر، دغفل، صيفور، بن زاوي.



والحمد لله ربِّ العالمين

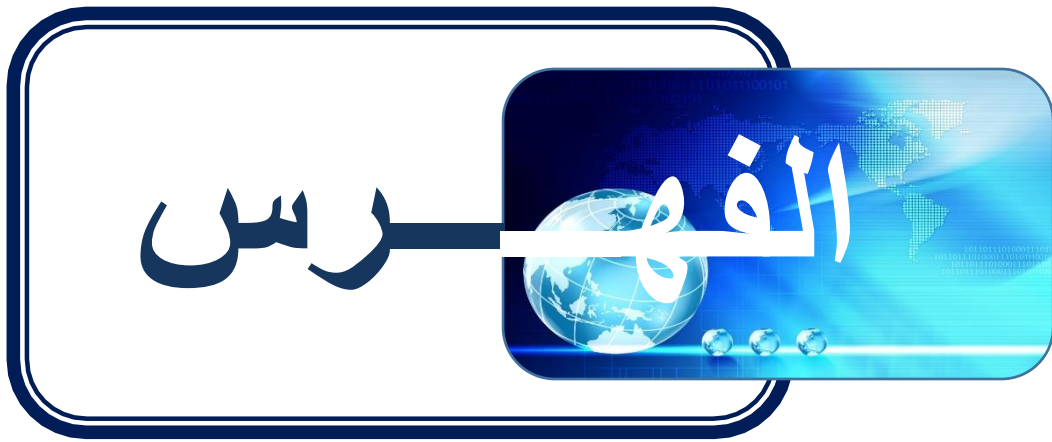
ملخص

يُعتبر العجز المالي مُشكلةً إقتصاديةً عالميةً تُعاني منها عديد الدول، وهو أحد الإختلالات الهيكلية للإقتصاد، غير أن الإرتفاع المستمر لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية مع بداية الألفية نتج عنه ظهور آلية جديدة تسمح بتحقيق التوازن في الموازنة العامة؛ مع أن الموازنة العامة في الجزائر تميزت بالعجز المزمّن خلال أغلب سنوات الدراسة إلا أنه من خلال إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 - وذلك لتمويل عجز الموازنة العامة بصفة خاصة - يمكن القول أن الصندوق نجح في تسديد المديونية الخارجية للجزائر وكذا تمويل عجز الموازنة العامة وكان هذا في إطار السياسة المالية للدولة بإعتمادها على أدوات السياسة المالية، والتي أُعتبرت ذات أثر كبيرٌ ومهم للوصول إلى التوازن المالي والحد من العجز الموازني من جهة، وتحقيق التوازن والإستقرار الإقتصادي وبلوغ الأهداف العامة للدولة من جهة ثانية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، صندوق ضبط الإيرادات، عجز الموازنة.

RÉVISIONS BUDGÉTAIRES fiscal deficit is a global economic problem in many countries, which is a structural imbalances of the economy. However, the continuing rise in fuel prices in the world markets with the beginning of the millennium has resulted in the emergence of a new mechanism that will allow the achievement of balance in the general budget. With the general budget in Algeria marked by chronic deficits during most of the years of study. However, through the creation of adjusting Resources Fund in 2000; and to finance the budget deficit, in particular; it can be said that the Fund has succeeded in paying the external debt of Algeria, as well as financing for at least part of the budget deficit. This was in the framework of the financial policy of the state relying on fiscal policy tools, which are considered of great and significant impact to reach fiscal balance and reducing deficit on the one hand, and to achieve balance and economic stability and the attainment of the overall objectives of state-of-hand.

Key words: fiscal policy, adjust the resources fund, the budget deficit.



فهرس المحتويات

الفهرس

v - i

أ - ح

مقدمة عامة:

27 - 8

الجانب النظري: السياسة المالية و العجز الموازني

- 8المبحث الأول: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي •
- 8المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية، تطورها وأهدافها •
- 9الفرع الأول: تعريف السياسة المالية •
- 10الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية •
- 11الفرع الثالث: دورية السياسة المالية •
- 12المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن •
- 12الفرع الأول: سياسة الإنفاق العام •
- 13الفرع الثاني: السياسة الضريبية •
- 13الفرع الثالث: السياسة الإنتمانية العامة •
- 14المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية •
- 14الفرع الأول: سياسة مالية لعلاج التضخم •
- 15الفرع الثاني: سياسة مالية متعلقة بالميزانية العامة للدولة •



- 15 الفرع الثالث: سياسة مالية في حالة الكساد أو الركود •
- 15 الفرع الرابع: سياسة مالية تدعم النمو الإقتصادي •
- 16 المبحث الثاني: الموازنة العامة والعجز الموازني •
- 16 المطلب الأول: الموازنة العامة •
- 16 الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة •
- 17 الفرع الثاني: مبادئ الموازنة العامة •
- 18 الفرع الثالث: هيكل الموازنة العامة •
- 19 المطلب الثاني: عجز الموازنة العامة •
- 19 الفرع الأول: مفهوم العجز الموازني •
- 19 الفرع الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة للدولة •
- 21 الفرع الثالث: التمويل بالعجز •
- 22 المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة •
- 22 الفرع الأول: عامل النمو في الإنفاق العام •
- 23 الفرع الثاني: تراجع نمو الإيرادات العامة •
- 24 المطلب الرابع: معالجة عجز الموازنة العامة •
- 25 الفرع الأول: سياسة التمويل الداخلي لتغطية عجز الموازنة •
- 25 الفرع الثاني: ترشيد النفقات العامة •
- 26 الفرع الثالث: سياسة التمويل الخارجي لتغطية عجز الموازنة •

27

• خلاصة الجانب النظري

الجانب التطبيقي: السياسة المالية و العجز الموازي في الجزائر 28 - 56

28

• المبحث الأول: السياسة المالية في الجزائر

28

• المطلب الأول: السياسة المالية من خلال الإيرادات العامة

30

• الفرع الأول: الإيرادات الجبائية العادية

30

• الفرع الثاني: إيرادات جبائية بترولية

31

• الفرع الثالث: إيرادات غير جبائية

31

• الفرع الرابع: الإيرادات العامة في الجزائر

35

• المطلب الثاني: السياسة المالية من خلال النفقات العامة

35

• الفرع الأول: نفقات التسيير

35

• الفرع الثاني: نفقات التجهيز

36

• الفرع الثالث: النفقات العامة في الجزائر

40

• المبحث الثاني: الصناديق السيادية وصندوق ضبط الإيرادات الجزائري

40

• المطلب الأول: الصناديق السيادية

40

• الفرع الأول: تعريف الصناديق السيادية

41

• الفرع الثاني: تصنيف الصناديق السيادية

42

• الفرع الثالث: أكبر الصناديق السيادية

43

.....المطلب الثاني: صندوق ضبط الإيرادات•

43

.....الفرع الأول: تعريف ونشأة صندوق ضبط الإيرادات•

44

.....الفرع الثاني: أهداف إنشاء الصندوق ومصادر تمويله•

45

.....الفرع الثالث: التعديلات التي أدخلت على الصندوق•

46

.....الفرع الرابع: تطورات صندوق ضبط الإيرادات•

49

.....المطلب الثالث: الميزانية العامة والعجز الموازي•

49

.....الفرع الأول: الميزانية العامة للجزائر 2000-2016•

52

.....الفرع الثاني: استخدام صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز•

56

.....خلاصة الفصل•

61 - 58

.....الخاتمة العامة

65 - 63

.....قائمة المراجع

83-67

.....الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
32	مكونات الإيرادات العامة للجزائر (2016-2000)	1
37	تطور النفقات العامة للجزائر (2016-2000)	2
43-42	أكبر صناديق الثروة السيادية من حيث الأصول تحت الإدارة	3
47	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات (2016-2000)	4
50	تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر (2016-2000)	5
53	إستخدامات صندوق ضبط الإيرادات وتمويل عجز الموازنة	6

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
33	مكونات الإيرادات العامة للجزائر (2016-2000)	1
38	تطور النفقات العامة للجزائر (2016-2000)	2
48	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات (2016-2000)	3
51	رصيد الميزانية العامة (2016-2000)	4
54	إستخدامات صندوق ضبط الإيرادات وتمويل العجز الموازني	5

مال



مقدمة:

تتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية صعوداً ونزولاً، ونتيجةً لهذا الوضع تتذبذب مداخيل الدول خاصة تلك التي تعتمد على المحروقات كعنصر أساسي في إيراداتها، مسجلة في أوقات إرتفاع الأسعار فوائض مالية معتبرة وفي أوقات إنخفاضه تعاني الأمرين وشح الموارد؛ لذا كان لزاماً عليها الإستغلال التوظيف الأمثل لهذه الفوائض ضمن سياسة مالية رشيدة لتسيير الأمور وموازنتها بين أوقات الرخاء وأوقات الشدة، فتحسن إستخدام الإيرادات والفوائض لتجنب وقوع ميزانيتها العامة في العجز.

الجزائر وباعتبارها واحدة من الدول التي تتميز بإقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير في إيراداته على المحروقات، كان إستقرار الوضع الإقتصادي وإستقرار الميزانية العامة للدولة مرتبط بالتغيرات التي تطرأ على أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ومرهون بالتذبذبات في مداخله، فالحباية البترولية فاقت في بعض الفترات 70% من الإيرادات الكلية، كما تميزت السياسة المالية بالإنتعاش تارةً في أوقات الرخاء خاصة بعد سنة 2000، ثم بالإنكماش وبالأخص في السنوات القليلة الماضية؛ فالى أي مدى تبقى السلطات المالية قادرة على تمويل عجز ميزانيتها في ظل برامج الإنعاش الإقتصادي والدعم الإجتماعي للمواد واسعة الإستهلاك.

إشكالية البحث:

لتفادي تذبذب الإيرادات وإقتداءً ببعيد الدول الرائدة في إبتكار الصناديق السيادية أنشأت الجزائر صندوق ضبط الإيرادات وأسندت له مهمة تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة، هذا ما قادنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر السياسة المالية في الحد من عجز الموازنة العامة للجزائر، وما مدى مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل هذا العجز؟

من خلال التساؤل الرئيسي، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

❖ ماهية السياسة المالية وأدواتها المعتمدة في تحقيق أهدافها؟

❖ ماهية الموازنة العامة والعجز الموازي؟

❖ ما هو دور صندوق ضبط الإيرادات كألية للحد من العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)؟

للإجابة على هذه الأسئلة وضعنا الفرضيات التالية:

فرضيات البحث:

كإجابات أولية على الأسئلة الفرعية إنطلقنا من الفرضيات التالية:

- السياسة المالية هي استخدام برامج الإنفاق والإيرادات العامين لتحقيق أهداف عامة؛
- الموازنة العامة هي تقدير لإيرادات الدولة ونفقاتها في فترة عادة ما تكون سنة، وفي حالة زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة يحدث عجز موازي؛
- صندوق ضبط الإيرادات الجزائري يعمل على إمتصاص فائض الإيرادات العامة وإستخدامه في دفع المديونية وتمويل عجز الميزانية العامة.

حدود البحث:

من أجل الإلمام الجيد بموضوع الدراسة الذي موضوعه في الإقتصاد الجزائري، والذي من مظاهره إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 يمكن تحديد الإطارين الزمني والمكاني كالاتي:

- الإطار المكاني: الجزائر؛

- الإطار الزمني: الفترة 2000-2016.

أسباب إختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب وراء إختيارنا لهذا الموضوع نذكر منها:

- الأهمية البالغة للموضوع فالسياسة المالية قوية بأدواتها ومتنوعة في تدخلاتها؛
- إهتمام الدولة المتزايد لإيجاد بدائل لموارد الجباية البترولية خاصة في ظل الأزمة الحالية؛
- المرحلة الحساسة التي يمر بها الإقتصاد الجزائري نتيجة لإنخفاض أسعار المحروقات؛
- ملاءمة موضوع البحث مع تخصص الدراسة في مرحلة الليسانس والماستر.

أهمية البحث:

التغيرات الإقتصادية في السنوات الأخيرة وتراجع حجم موارد صندوق الإيرادات زاد من أهمية أدوات السياسة المالية للبحث عن أهم مصادر الإيرادات وكيفية تتميتها، وتدعيم دور الدولة إنفاقاً وإقتطاعاً، والتأثير في النشاط الإقتصادي لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية من بينها توازن الإقتصاد.

أهداف البحث:

يهدف البحث أساساً إلى إيضاح ماهية مجموعة من المفاهيم مثل: السياسة المالية، الموازنة العامة، العجز الموازي، صندوق ضبط الإيرادات، وغيرها، إضافة إلى محاولة كشف أثر الإنفاق والإقتطاع العامين في الحد من العجز الموازي للدولة وأهمية وموقع صندوق ضبط الإيرادات من ذلك.

المنهج المتبع في البحث:

لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث والإلمام بكل جوانبه، وللإجابة عن التساؤلات واختبار صحة الفرضيات إعتدنا في بحثنا على المنهج الإستقرائي عن طريق إستقراء الكتب والدراسات والأبحاث في مجال السياسة المالية وتحقيق التوازن، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الوصفي بهدف تحليل البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن مختلف الهيئات.

الدراسات السابقة:

- مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الموسم الجامعي 2005/2006 . تناول فيها دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي، عن طريق تحديد مفهوم السياسة المالية وتطورها وعلاقتها بالسياسة النقدية، التوازن، أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الإقتصادي؛
- عبد الرحيم شبيبي: الآثار الإقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على إستدامة تحمل العجز الموازي والدين العام -حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الموسم الجامعي 2012/2013؛

كان محتوى هذه الدراسة: تحليل أدوات السياسة المالية وأهدافها وإستدامة تحمل عجز الموازنة والدين العام؛

• مصطفى جاب الله، قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي -حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الموسم الجامعي 2014/2015؛ تناولت هذه الدراسة السياسة الإقتصادية الكلية والتنسيق بين مكوناتها ونظريات النمو والتضخم، ثم إسقاط الدراسة على حالة الجزائر.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي إعترضت عملنا نقص الإحصائيات الرسمية وصعوبة الحصول عليها وتناقضها وتضاربها في المصدر الواحد أو مع مصادر أخرى في كثير من الأحيان.

هيكل الدراسة:

قسّمنا هذه الدراسة لفصلين الأول نظري والأخر تطبيقي، حيث تناول الجانب النظري الإطار الفكري والمفاهيمي للسياسة المالية من خلال المبحث الأول الذي يتناول دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي والمبحث الثاني الذي يتناول الموازنة العامة والعجز الموازي، أما الجانب التطبيقي فهو حول السياسة المالية والعجز الموازي في الجزائر من خلال تطرقنا في المبحث الأول للسياسة المالية في الجزائر وفي المبحث الثاني الصناديق السيادية وصندوق ضبط الإيرادات الجزائري وإستخدامه في تمويل العجز الموازي، لنصل في الأخير إلى خاتمة الدراسة التي إحتوت نتائج الدراسة، إختبار الفرضيات، الإقتراحات والتوصيات.



الجانب النظري

السياسة المالية والعجز الموازني



تمهيد:

سنحاول في هذا الجانب التطرق إلى السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، وكذا الموازنة العامة والعجز الموازي.

المبحث الأول: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي

تتبع كل الدول ومن بينها الجزائر، ممثلة في سلطاتها العمومية، سياسة إقتصادية تتبنى من خلالها عددا من القرارات المتخذة والإجراءات المتبعة والتدابير والوسائل لتحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة والمنوعة، والمعبر عنها أساسا وإختصارا بالمربع السحري لـ **Caldor** والتي تشمل النمو الإقتصادي، التشغيل الكامل، التوازن الخارجي والتحكم في التضخم؛

تشمل السياسة الإقتصادية مجموعة من السياسات كالسياسة النقدية والإئتمانية وسعر الصرف والسياسة التجارية ومنها أيضاً السياسة المالية؛ هذه الأخيرة تستهدف إصلاح الإختلالات الإقتصادية من خلال أدواتها لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والوصول الى مستوى أعلى من الدخل، مع الحد من إنتشار البطالة والتضخم ومعالجة عجز الموازنة العامة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية، تطورها وأهدافها

بعد نشر جون مينارد كينز **J-M-Keynes** كتابه الشهير "النظرية العامة للإستخدام، الفائدة والنقود" سنة 1936، تزايد الإهتمام بالسياسة المالية للدولة خاصة بعد إنتقاد "قانون ساي" من طرف الكينزيين وتأكيدهم على خرافة اليد الخفية، وعدم تحقق التوازن آليا دون تدخل الدولة، إضافة إلى قصور أدوات السياسة النقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي، والأهمية المتزايدة للإنفاق الحكومي والضرائب، هذا ما زاد أهمية وفعالية السياسة المالية في تحقيق الأهداف الإقتصادية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الإنفاقية والإيرادية من أجل التأثير على حجم وتكوين الناتج الوطني، العمالة، الأسعار، وغيرها.

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

يُعرّف بعض الإقتصاديّين السياسة المالية على أنها "أسلوب أو برنامج عمل مالي تضعه الحكومة بناءً على قرارات رشيدة تتخذها في بداية السنة المالية مستخدمةً بذلك الإيرادات العامة والنفقات العامة، علاوةً على القروض العامة قصد تحقيق عدة أهداف في طليعتها النهوض بالإقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الإستقرار الإقتصادي وتحقيق العدالة الإجتماعية والعمل على رفاهية المجتمع من خلال عدة سياسات كسياسة الأجور والأسعار وتجنب الآثار غير المرغوبة في المجتمع"⁽¹⁾.

وتُعرّف "هي سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الإقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الإيداع، الإستثمار وغيرها، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الإقتصادية"⁽²⁾.

كما تُعرّف "هي استخدام أنشطة حكومية مالية معينة في تنمية وإستقرار الإقتصاد، وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية: الضرائب، القروض العامة، الميزانية العامة، النفقات العامة وغيرها، ويجب أن تتسق وتُدمج مع الضوابط النقدية والإقتصادية وضوابط الائتمان"⁽³⁾.

أما صندوق النقد الدولي فيرى أن السياسة المالية تعني أن توجه حكومة الدولة مخططاتها الإقتصادية وذلك عن طريق تحديد مصادر الدخل وكيفية صرفها، بمعنى آخر أن توضح من أي مصدر يأتي الدخل، وفيما يُصرف، وماهي إتجاهات الصرف الأهم من غيرها

¹ عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر 1990-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص22.

² محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص182.

³ السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق: التنمية الإقتصادية، التوزيع العادل للدخل والتنمية الإجتماعية، دار النهضة العربية، مصر، 1993، ص22.

كأجور الموظفين الحكوميين، والمشاريع الخدمائية المختلفة؛ والهدف من ذلك كله هو تحقيق الدولة لأعلى مستويات التوازن الإقتصادي والاجتماعي، وعدم حدوث إختلال في الميزانية.

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن السياسة المالية هي الإجراءات والقرارات والتدابير الرشيدة التي تتخذها الدولة من أجل التأثير في النشاط الإقتصادي والمتغيرات الإقتصادية الكلية وتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية وسياسية أو تجنب آثار غير مرغوبة بإستخدام أدوات السياسة المالية والمتمثلة في جانب الإيرادات وجانب النفقات بجميع مكوناتهما.

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية

رغم تعدد أهداف السياسة المالية على إعتبار إختلاف الطبيعة الإقتصادية والأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة من بلد لآخر، والأهداف النهائية للسياسة الإقتصادية، غير أنها تشترك جميعها في أهداف نذكر منها⁽¹⁾:

أ. تحقيق الإستقرار الإقتصادي: هناك عدة أسباب تعصف بالإستقرار الإقتصادي مسببة كسادا أو رواجاً أو إختلالات وتقلبات إقتصادية، منها:

- ظهور زيادة أو نقص في الطلب الكلي في الإقتصاد الوطني؛
 - وجود قوى إحتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع إنخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج؛
- ومنه فتحقيق الإستقرار الإقتصادي يتطلب أربعة أهداف هي: تحقيق نمو إقتصادي مقبول، تحقيق التشغيل التام، إستقرار الأسعار (ضبط معدلات التضخم)، بالإضافة إلى الإستقرار في سعر الصرف والتوازن الخارجي.

¹مسعود درواسي، السيلسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، 2012، أطوحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص77.

ب. تحقيق التنمية الاقتصادية: حيث تعتبر الضريبة أداة رئيسية تتحكم من خلالها الدولة في النشاط الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة وتستخدم لتفادي التمويل التضخمي، إضافة إلى أن الإنفاق العام يساهم في تمويل التنمية الاقتصادية والمجتمعية.

ت. توزيع وإعادة توزيع الدخل: يمكن فرض ضرائب مباشرة تصاعدية تعمل على تخفيض دخول الفئات مرتفعة الدخل، ثم تبني سياسة إنفاق عام بتقديم خدمات مجانية أو إعانات لتقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقاً للعدالة الاجتماعية.

ث. تخصيص الموارد: يملك المجتمع موارد متجددة وأخرى محدودة ونافذة، تسعى الدولة برشادة لإستغلالها أحسن إستغلال للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل؛ وبذلك التوازن الاقتصادي؛ لتحقيق أعلى مستوى ممكن من النفع والرفاهية لأفراد المجتمع.

الفرع الثالث: دورية السياسة المالية

قد ترجع عدم فاعلية السياسة المالية في التأثير على أداء الاقتصاد الكلي لبعض الدول إلى تذبذب سلوك حكوماتها وغياب المصداقية لديها وإتخاذ قرارات متعلقة بالسياسة المالية ناتجة عن صانعي القرار السياسي، كما أنه في الدول النامية وبالخصوص التي تعتمد على عوائد الموارد الطبيعية، ومع تقلبات أسعارها تؤدي إلى التذبذب في مداخيل الدولة، وهو ما يصاحبه تقلب في الإنفاق الحكومي العام؛

تكون السياسة المالية دورية أو مواكبة للاتجاهات الدورية عندما يكون الارتباط بين الدورة الاقتصادية ومكونات الإنفاق الحكومي موجبا، وبالتالي إرتفاع الإنفاق الحكومي في أوقات الرخاء والإزدهار (سياسة توسعية) وإنخفاضه في الأوقات الصعبة (سياسة إنكماشية)

وتسمى هذه السياسة بالدورية لأنها تؤدي إلى تقلبات مستمرة في الدورة الاقتصادية(1)؛ وقد تركزت معظم الدراسات على دورية سياسة الإنفاق الحكومي لأن العائدات الجبائية البترولية تُعد متغيراً خارجياً.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي

تُحدّد الدولة من أين يأتي الدخل وماهي أهم مصادره، وأين يُصرف وماهي أهم قنوات صرفه، لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، فإذا كانت مصروفات الدولة أكبر من دخلها تكون في حالة عجز، يمكن تغطيته وتمويله من خلال الاقتراض أو ما يُسمى بالدين العام.

الفرع الأول: سياسة الإنفاق العام

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ووزاراتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع. كما تعرف على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة(2).

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز (الاستثمار)(3):

أ. نفقات التسيير: يقصد بها النفقات الفردية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية مثل الأجور، المرتبات، الدعم، شراء سلع وخدمات، الديون، وغيرها؛

ب. نفقات التجهيز (الاستثمار): في شكل إستثمارات عامة (مستشفيات، سدود، سكك حديدية، أشغال عمومية، وغيرها) أو إعانات للقطاع العام والخاص أو نفقات أخرى.

¹ أنيسة بن رمضان، (تطابir أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، العدد9، 2015، ص13.

² سوزي علي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص27.

³ المادة23 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد28، 10 جويلية1984.

الفرع الثاني: السياسة الضريبية

تعرف بأنها مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الإقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للإقتصاد من جهة ثانية⁽¹⁾.

استخدمت الجزائر أدوات ضريبية لتوجيه و تنظيم السياسة الإقتصادية ممثلة في المعاملة الضريبية التمييزية، الإعفاءات والتخفيضات لصالح القطاعات التي يمكنها المساهمة في تحقيق التنوع في الإقتصاد والحد من إستحواذ قطاع الطاقة على معظم مكوناته، إضافة إلى الإعفاءات والتخفيضات في إطار هيئات ترقية الإستثمار والشغل⁽²⁾.

وهذا في إطار محددات الطاقة الضريبية ومن أهمها⁽³⁾: متوسط دخل الفرد، درجة الإنفتاح الاقتصادي، درجة النقدية في الإقتصاد وكفاءة الإدارة الضريبية.

الفرع الثالث: السياسة الائتمانية العامة

هناك عدة أسباب تؤدي إلى العجز الموازي؛ الذي يكون مقصودا أو غير مقصود؛ منها إنخفاض الإيرادات العامة أو ارتفاع النفقات العامة، ويمكن تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض، ويشير القرض أو الدين العام إلى جميع أنواع القروض التي تحصل عليها الدولة سواءً من مصادر داخلية أو خارجية⁽⁴⁾:

¹ عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص139.

² الحسين زواق، (فعالية السياسة الضريبية في توجيه الإستثمار لتحقيق التنوع الإقتصادي في الجزائر)، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد15، 2016، ص320.

³ ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة -حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الموسم الجامعي 2012، ص18.

⁴ أمال معط الله: آثار السياسة المالية على النمو للإقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص43.

أ. القروض الداخلية: يكون القرض داخليا إذا قام بالإكتتاب في سندات الأفراد والمؤسسات المتواجدة داخل المنطقة التي تقع تحت سيطرة السلطة العامة المقترضة، فالقروض الداخلية يتم إصدارها في السوق الداخلية ويكتتب بها بالعملة الوطنية، وهذه القروض يمكن أن تكون إما إختيارية أو إجبارية؛

ب. القروض الخارجية: هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج، وكذلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الهيئات الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية

الفرع الأول: سياسة مالية لعلاج التضخم

يدعم صندوق النقد الدولي تبني سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي لتصحيح الاختلالات وإتباع سياسة نقدية ومالية معينة تركز على⁽¹⁾:

- تخفيف العجز في ميزان المدفوعات: بتخفيف قيمة العملة، إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها، تحرير الإستيراد؛
- مكافحة التضخم: رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، تخفيض العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام؛
- تشجيع الإستثمار الخاص: المحلي والأجنبي.

¹أذهبية لطرش، (دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والإقتصادية العالمية)، مداخلة في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحكومة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص6.

الفرع الثاني: سياسة مالية متعلقة بالميزانية العامة للدولة من خلال:

- سياسات ترشيد جانب النفقات العامة؛
- سياسات خاصة بزيادة الإيرادات العامة والضريبية بصفة خاصة، عن طريق زيادة أسعار الطاقة، تقليص الدعم، تقليص الفارق بين السعر المحلي والسعر الدولي، رفع معدلات بعض الضرائب وغيرها.

الفرع الثالث: سياسة مالية في حالة الكساد أو الركود

لتعويض النقص في الطلب الفعال، من خلال:

- الزيادة في الإنفاق العام: التوسع في الإنفاق العام من أجل خلق أصول مالية جديدة، رفع مستوى العمالة، رفع القوة الشرائية للمجتمع وبالتالي تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية؛ كما يمكن للدولة التوسع في حجم المدفوعات التحويلية مثل الإعانات، المعاشات، منح البطالة، فوائد التأمين والضمان الاجتماعي وغيرها؛ لأنه يؤدي إلى زيادة إنفاقها الكلي على السلع والخدمات وهو ما يحفز الإستثمار الخاص والعام وبالتالي يرفع مستوى العمالة؛
- التخفيض من الضرائب: تحاول السياسة الضريبية خلال فترة الكساد ترك كمية هائلة من القوة الشرائية في أيدي الجمهور لجعلهم يستهلكون ويستثمرون أكثر⁽¹⁾.

الفرع الرابع: سياسة مالية تدعم النمو الإقتصادي

هناك تأثير واضح وكبير للإنفاق العام والضرائب على دخول الأفراد وبالتالي على القدرة الشرائية والطلب الكلي، وكذا حجم الإستثمار الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي.

¹Mary Porter Peschka, The Role of the private sector in fragile and conflict-affected states, from world development report, 2011, p58.

المبحث الثاني: الموازنة العامة والعجز الموازي

بعد إرتفاع وتيرة النشاط الإقتصادي وتوسعه، تزايد معه حجم الإنفاق العام، ومع تقاعس الإيرادات العامة عن مجاراته، ما أدى إلى الوقوع في عجز مالي كبير ترتبت عنه آثار إقتصادية وإجتماعية، وقبل أن نصل إلى هذه المرحلة يجب أن نعرف معنى الموازنة العامة.

المطلب الأول: الموازنة العامة

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة

الموازنة العامة هي "تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة، مُعتمد من السلطة التشريعية المختصة ويمثل تعبيراً مالياً عن الأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها"⁽¹⁾.

دأب بعض الباحثين في علوم المالية العامة بإستخدام لفظ(ميزانية)الدولة بدلاً من (موازنة) الدولة، وأن هذا الإستخدام غير الدقيق قد أدى إلى الخلط بين الوضع الحسابي الماضي للقطاع الخاص والوضع الحسابي المستقبلي للقطاع العام، كما أن موازنة الدولة تفترض التوازن بين الإيرادات والنفقات، أما الميزانية فإنها لا تفترض ذلك وتتضمن أنشطة الوحدات الإقتصادية التي يُحتمل أن تحقق الربح أو الخسارة، وهذا ليس الهدف الرئيس الذي تسعى إليه الدولة عندما تضع موازنتها العامة.

¹سعيد عبدالعزيز عثمان، مقدمة في الإقتصاد العام (مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص555.

الفرع الثاني: مبادئ الموازنة العامة

تشتمل الموازنة العامة على عدة قواعد تحكم تحضيرها وإعدادها، وهي⁽¹⁾:

- مبدأ السنوية: أي مدة زمنية تكون عادة سنة؛
- مبدأ الشمول: شاملة لجميع النفقات والإيرادات؛
- مبدأ العمومية (عدم التخصيص، الشروع): أي موارد ونفقات شائعة فلا يجوز تخصيص إيرادات معينة لمقابلة نفقات معينة؛
- مبدأ الوحدة: موازنة واحدة تحتوي على كافة نفقاتها وإيراداتها على إختلاف قطاعاتها في وثيقة واحدة؛
- مبدأ الوضوح: تتسم الموازنة العامة بالوضوح الكافي لفهم محتويات وتفصيلات الموازنة إذ لا تُدرج إتمادات مجملة بل مفصلة؛
- مبدأ المرونة: أي سهولة التنفيذ بمراعاة الاحتمالات المختلفة التي قد تواجهها خلال السنة، والبحث عن بدائل لهذه الاحتمالات؛
- مبدأ التوازن: بين نفقات الموازنة وإيراداتها، لكن قد يُخل بها للظروف التي تمر بها الدولة، وأصبح عجز الموازنة أمراً شائعاً ويتم معالجته إما بالاقتراض، أو بضغط الإنفاق أو زيادة الإيراد أو بكليهما معاً؛
- مبدأ المشاركة: بين البرلمان والحكومة والمختصين (خبراء إعداد الموازنة).

¹عدنان حسين الخياط وآخرون، إقتصاديات الموازنة العامة، الجزء الأول، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص37،

الفرع الثالث: هيكل الموازنة العامة

أ. الإيرادات العامة: تمثل الإيرادات العامة مجموع الدخل الذي تستلمه الحكومة عبر خزينتها، وللزام لمواجهة النفقات العامة ويكون عادة بصورة نقدية⁽¹⁾.

تمثل الإيرادات العامة جميع الموارد التي تحصل عليها الدولة بصفقتها السيادية سواء أكانت نظير الخدمات التي تقدمها إلى الأفراد (الرسوم)، أم بدون مقابل (الضرائب)، فضلا عن إيرادات أملاك الدولة (دخل الدومين ويقسم إلى عام وخاص)، وكذلك القروض العامة سواءً الداخلية منها أو الخارجية. وتعد المصادر الطبيعية (الإيرادات المالية لتصدير النفط الخام) مصدراً مهماً وأساسياً في جانب الإيرادات العامة للدولة الريعية إذ تشكل نسباً مرتفعة من إيرادات الموازنة العامة⁽²⁾.

ب. النفقات العامة: هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة، وتتضمن جميع النفقات المخصصة في الموازنة العامة سواء أكانت تشغيلية أم استثمارية. فضلا عن المدفوعات التحويلية المختلفة بهدف تحسين المستوى المعيشي والضمان الاجتماعي لمواجهة آثار التقلبات الاقتصادية لا سيما البطالة⁽³⁾. وتقسّم تبعاً للأغراض إلى إدارية، اقتصادية، إجتماعية، مالية وعسكرية؛ كما تنقسم وفقاً للأساس الاقتصادي إلى قسمين هما⁽⁴⁾:

i. النفقات التشغيلية: وتتضمن نفقات المعاملات التشغيلية للوزارات والوحدات، أي النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة؛

¹عدنان حسين الخياط وآخرون، مرجع سابق، ص42.

²كردودي صيرينة، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007، ص81.

³المرجع نفسه، ص83.

⁴عدنان حسن الخياط وآخرون، مرجع سابق، ص44.

ii. **النفقات الإستثمارية:** تتضمن نفقات المشاريع الإستثمارية، ويتميز الإنفاق الإستثماري بصفة إستثنائية بكونه يمثل المحدد الثاني للدخل الوطني بعد الإستهلاك، إذ لاحظ كينز أن أية زيادة في حجم الإنفاق الإستثماري سيولد قدراً أكبر في حجم الدخل الوطني من خلال آلية عمل المضاعف.

المطلب الثاني: عجز الموازنة العامة

الفرع الأول: مفهوم العجز الموازي

"هو زيادة النفقات عن الإيرادات في موازنة الدولة العامة بحيث لا تستطيع الإيرادات مجاراة الزيادة المضطردة في نفقات الدولة العامة، فالنفقات هي التي تحدّد غالباً حجم العجز، ولما كان العجز يُعرّف عليه في العادة عند إعداد الموازنة وقبل البدء في التنفيذ فإن الحكومة تعمل بدايةً على علاجه إما بتخفيض الإنفاق أو محاولة زيادة الإيرادات، فإذا لم تستطع ذلك أو غير راغبة، فإن العجز يعالج بالغير؛ يرى في الفكر المالي الحديث أن المطلوب هو تحقيق التوازن الإقتصادي والاجتماعي وأن الدولة تتعمد إيجاد عجز في موازنتها وهو ما يُعرف بالعجز المخطط"⁽¹⁾.

الفرع الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة للدولة: له أشكال متعددة أهمها⁽²⁾:

1. العجز المؤقت: يُسمى العجز الموسمي، ويحدث نتيجة لأسباب طارئة أو غير عادية أو بسبب خطأ في تقدير بعض عناصر الموازنة العامة، وهذا النوع من العجز يزول

¹ إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والإقتصادي الوضعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 29-32.

² حريق شرياق، (ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية)، المؤتمر الوطني "الحكومة والترشيد الإقتصادي" رهان إستراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درارية-الوادي، الجزائر، 2016، ص 4.

بزوال السبب المؤدي لحدوثه، ويمكن معالجته بعد فترة زمنية قصيرة قد تكون في الموازنة القادمة؛

2. العجز المُقدَّر: يسمى أيضاً العجز المخطط أو المقصود، وهو الذي تسمح به الدولة في الموازنة بحدود وشروط معينة وفق دراسات دقيقة وموضوعية في تحديده، حيث تقوم الدولة بصورة مقصودة إلى زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها العامة العادية وقد يطول ويقصر أحياناً حسب الظروف والحاجة التي ألجأت الدولة إليه؛

3. العجز الهيكلي: يحدث عندما لا تغطي الإيرادات العامة النفقات العامة بصفة مستمرة، فيصبح عجزاً دائماً، والسبب في ذلك عدم توازن الجهاز المالي للدولة الناتج من زيادة الإنفاق العام بمعدل يزيد عن القدرة للإقتصاد القومي ككل بجميع مصادره؛ أي مقدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها، وهو ما يدل أو يشير بوجه عام إلى عيب أو خلل في الهيكل الإقتصادي إذ قد لا يكون الإنفاق العام منتجاً إنتاجاً كافياً؛

كما يمكن تمييز بعض المفاهيم للعجز الموازي: نذكر منها⁽¹⁾:

☞ **العجز الموازي الشامل:** يتضمن حاصل طرح الإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية مع عدم إحتساب دخل الإقتراض من النفقات العامة متضمنة فوائد القروض مع إستبعاد إهتلاك ديون الحكومة؛

☞ **الدين العام الموازي:** حصيلة طرح الإيرادات الضريبية وغير الضريبية من النفقات العامة والتي تتضمن الإنفاق الجاري وصافي الإنفاق الرأسمالي وصافي الأصول المالية؛

☞ **العجز الجاري الموازي:** وهو حصيلة طرح الإيرادات المالية من النفقات الجارية؛

¹مسعود درواسي، مرجع سابق، ص146.

☞ العجز المالي الموازي المحلي: وهو ناتج طرح المنح الخارجية من حصيللة طرح الإنفاق العام من الإيرادات الحكومية.

الفرع الثالث: التمويل بالعجز

أ. مفهوم التمويل بالعجز: يعني الوسائل المختلفة التي تلجأ إليها الحكومة لتغطية العجز الناشئ عن زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة سواء في ذلك التمويل من خلال الدين العام المحلي أو الخارجي أو التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد أو زيادة الائتمان المصرفي⁽¹⁾؛

ب. مفاهيم ومصطلحات حول التمويل بالعجز: تستخدم أدبيات المالية العامة عدة مصطلحات لكن تخط في معناها، من بينها⁽²⁾:

☞ تمويل عجز الموازنة: يعني الوسائل المختلفة التي تلجأ إليها الحكومة لتغطية العجز الناشئ عن زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة سواء في ذلك التمويل من خلال الدين العام المحلي أو الخارجي، أو التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد، أو زيادة الائتمان المصرفي؛

☞ تمويل الموازنة بالعجز: هو حالة قيام الحكومة بتمويل الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي الجديد أو زيادة الائتمان المصرفي.

¹ إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي، مرجع سابق، ص32.

² نفس المرجع، ص32.

المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة

توجد عدة عوامل وأسباب قد تكون إقتصادية، إجتماعية أو سياسية، ويمكن إجمالها فيما يلي⁽¹⁾:

الفرع الأول: عامل النمو في الإنفاق العام: من أبرز العوامل المؤدية له، نذكر:

أ. زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية: بسبب التخلف عن سداد الديون، حيث يتم حساب الفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية ضمن النفقات الجارية، أما أقساط الديون فتظهر في باب التحويلات الرأسمالية؛

ب. الإنفاق العسكري: تمثل نسبة كبيرة من مجموع النفقات العامة، بسبب إرتفاع الأعباء الدفاعية و الأمنية بسبب الحروب ووعدم الإستقرار السياسي؛ ويشمل مخصصات الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية والخدمات الجارية، ونفقات إستيراد الأسلحة وكل المتطلبات العسكرية؛

ت. إتساع نمو العمالة الحكومية: وهو ما يؤثر في إرتفاع حجم النفقات الجارية خاصة نفقات التسيير من خلال الأجور والرواتب؛

ث. الأزمات الإقتصادية: في حالة الأزمات الإقتصادية تتجه معظم الدول إلى زيادة الإنفاق العام من أجل التخفيف من حدتها، ففي حالة الركود الإقتصادي مثلاً، تقوم الدولة بزيادة الإنفاق العام من أجل زيادة التشغيل وبالتالي زيادة الدخل الوطني؛

ج. التوسع في النفقات غير الضرورية: ومنه الإسراف في إقامة المباني الحكومية الضخمة والفخمة وتزيينها وشراء الأثاث الفاخر؛

¹الحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 121-126.

- ح. زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الإستهلاك: بسبب زيادة إتساع نطاق تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ودعم السلع المحلية ودعم المنتجين المحليين؛
- خ. سياسة التمويل بالعجز: هي أداة من أدوات تمويل التنمية الإقتصادية، وفيه يتم تمويل العجز بواسطة الإصدار النقدي الجديد لتشغيل الموارد العاطلة وتعويض ضعف طلب القطاع الخاص وزيادة المشروعات الإقتصادية ورفع نسب التوظيف والإنتاج؛
- د. التضخم: يزيد تدهور القدرة الشرائية من نفقات مشتريات الدولة من المستلزمات السلعية، حيث تمنح الدولة علاوات للأفراد من أجل تعويض الإنخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقية إضافة إلى مخصصات الدعم السلعي ورفع كلفة الإستثمار العامة.

الفرع الثاني: تراجع نمو الإيرادات العامة

لا يمكن لعجز الموازنة أن يظهر بسبب الإرتفاع الكبير في الإنفاق العام ما دام الإرتفاع في الإيرادات العامة يكون بنفس النسبة، ولكن يظهر العجز إذا إرتفعت الإيرادات العامة بنسبة تقل عن نسبة إرتفاع النفقات العامة، ويمكن إبراز أهم العوامل المتعلقة بقصور الموارد العامة للدولة فيما يلي:

- 1. ضعف الجهد الضريبي:** أي نسبة الإيرادات الضريبية (خارج المحروقات) إلى الدخل القومي، وتتميز بإنخفاضها في الدول النامية والجزائر خاصة بسبب إنخفاض متوسط دخل الفرد وإنخفاض الوعي الضريبي وتوسع نطاق الإقتصاد غير الرسمي؛
- 2. التهرب الضريبي:** إقترن وجوده بوجود الضريبة، وأدى التهرب الضريبي إلى إنقاص الحصيلة الضريبية، وهو ما يؤثر على الموازنة العامة للدولة لأن الضرائب تمثل الجزء الكبير من الإيرادات العامة؛
- 3. جمود النظام الضريبي:** بسبب بطء مسايرة التطورات العالمية والمحلية وتغير القوانين

التشريعية وغياب إطارات ذات كفاءة لتطبيق القوانين؛

4. كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية: بهدف جذب الإستثمارات الأجنبية وهو ما أثر سلباً على إيرادات الدولة؛

5. تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام: أدى إلى عدم إستقرار الإيرادات المالية وقلّة حصيلّة النقد الأجنبي؛

6. ظاهرة المتأخرات المالية: تأخر تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانوناً بسبب تقاعس الممولين على دفع ما عليهم من ضرائب والإهمال الكبير من العمال المختصين بتحصيل الضرائب وتعقيدات في التشريعات الضريبية.

المطلب الرابع: معالجة عجز الموازنة العامة

لقد تطرقت دراسات عديدة لموضوع عجز الموازنة العامة و كيفية مواجهتها بإيجاد الطرق المثلى لتمويله والتعامل معه، وسنحاول أن نستعرض في هذا الجانب التوجيهات الاقتصادية الحالية المعالجة لمشكلة عجز الموازنة العامة حسب الأسس الدولية والتطبيقات الحديثة؛ فمن دول العالم من تنتهج برامج الإصلاح الذاتي لمعالجة المشكلة، ومنها من تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية؛ وخاصة اللجوء إلى صندوق النقد الدولي؛ ومختلف المؤسسات المالية الدولية الأخرى لتمويل عجزها.

تنتهج كثير من دول العالم برامج الإصلاح والتنمية الذاتية التي تعتمد على إجراءات و طرق علاجية تختلف حسب طبيعة نظامها المالي و خصائصه، تهدف هذه البرامج إلى ترشيد النفقات العامة، وزيادة الإيرادات الضرورية بفرض الضرائب على جميع المجالات القابلة لذلك أي الإبقاء على دور الدولة واضحاً في الإقتصاد بما يحقق التنمية الشاملة والتخطيط المحكم، وفي إطار برامج الإصلاح الذاتي، وبغية علاج الجزء المتعلق بالموازنة العامة من النظام المالي

تلجأ الدولة إلى إتباع أحد السياسات التمويلية التالية⁽¹⁾:

الفرع الأول: سياسة التمويل الداخلي لتغطية عجز الموازنة العامة

تلجأ الدول النامية إلى الاقتراض الداخلي عوضاً عن طلب القروض من الأسواق العالمية في سبيل ذلك تصدر تلك الدول سندات خزينة لتمويل العجز في الموازنة العامة، غير أن هذه السياسة قد تترتب عنها بعض الآثار السلبية كزيادة حجم الدين العام الداخلي عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة.

كما تلجأ الدولة في تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى الإصدار النقدي الجديد لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون تغطية، وهذه السياسة تُعدّ تمويلياً بالعجز أو تمويلياً تضخيمياً، ويترتب عليها ارتفاع الأسعار وآثار سلبية على الاقتصاد؛

إضافة إلى أنه يمكن تطوير الهيكل الضريبي من أجل تحصيل أكبر قدر ممكن من الإيرادات الضريبية باستخدام الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومكافحة التهرب الضريبي.

الفرع الثاني: ترشيد النفقات العامة

هو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد، فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات والتأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني.

¹ أشعбан فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص 90-92.

الفرع الثالث: سياسة التمويل الخارجي لتغطية عجز الموازنة العامة

سواءً باستخدام آليات المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي (مثل حقوق السحب)، أو بالتأثير على ميزان المدفوعات بتعزيز رصيد إحتياطي العملة الأجنبية المتحصّل عليها من القروض (قروض حكومية رسمية، قروض من المنظمات الرسمية والبنوك التجارية)، أو المحافظة على أسعار صرف العملة المحلية في حدود المعقول التي لا تؤدي إلى حدوث خلل في الموازنة العامة نتيجة إرتفاع قيمة الدين العام الناتج عن إنخفاض قيمة العملة المحلية؛ ويدخل في سياسة التمويل الخارجي لسندات الخزينة التي تستقطب الأموال الأجنبية وإستخدام سياسة تشجيع الطلب الخارجي وتنشيطه من خلال تشجيع الصادرات في الوقت نفسه، وهو ما يحقق نتائج فورية كبيرة، ويقلل من عجز الموازنة العامة؛ من الملاحظ أن مثل هذا الإجراء لسياسة التمويل الخارجي تنتهجه الدول الصناعية ولا يمكن في كثير من الأحيان أن يُستخدم بنجاح في الدول النامية، لأن العبء الذي تستحمله هذه الدول في سداد تلك القروض على المدى البعيد سيفوق حجم العائدات من هذه القروض.

خلاصة الجانب النظري:

بعد إستعراضنا لأدوات السياسة المالية سواء الإيرادات العامة أو النفقات العامة وآليات عملها في تحقيق التوازن الإقتصادي ومواجهة مختلف المشاكل الإقتصادية، ثم تناولنا العجز الموازي ومسبباته وطرق علاجه؛ وجدنا أن هذه الأدوات يمكنها أن تكون مكملة الواحدة للأخرى لتسجيل أفضل النتائج وتحقيق أهم الأهداف؛ إن عملية التكامل وتظافر الجهود لتحقيق التوازن والحد من الإختلالات قد تكون سهلة نظرياً، لكن السؤال الذي يطرح هو: هل أدوات السياسة المالية في الجزائر وباستخدام صندوق ضبط الإيرادات قادرة على الحد من العجز الموازي؟ هذا ما سنحاول التعرّض له في الفصل التطبيقي.



السياسة المالية والعجز الموازني في الجزائر

حالة صندوق ضبط الإيرادات



تمهيد:

تطرّقنا في الجانب النظري إلى دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي، وكذا الموازنة العامة والعجز الموازي؛ وسنحاول في هذا الجانب التطرق إلى السياسة المالية في الجزائر، وكذا ميزانيتها العامة والعجز الموازي لها، ثم الصناديق السيادية وصندوق ضبط الموارد الجزائري، لنصل إلى استخدام صندوق ضبط الإيرادات في الحد من العجز الموازي في الجزائر.

المبحث الأول: السياسة المالية في الجزائر

الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي، ما جعل السياسة الإقتصادية والمالية الجزائرية تعتمد بشكل كبير على العوائد المتأتية من صادراتها النفطية، التي تتغير وبشكل مستمر تبعاً لأسعار النفط في الأسواق العالمية؛ تحتل السياسة المالية أهمية كبيرة من خلال الآثار التوزيعية والتخصّصية لأدواتها ومنها الإنفاق العام والإيرادات العامة وأهميتهما في إيجاد التوازن الإقتصادي العام.

المطلب الأول: السياسة المالية في الجزائر من خلال الإيرادات العامة

أدت الإصلاحات الضريبية المتواصلة وإعطاء أهمية للجباية العادية ضمن الميزانية العامة إلى إستحداث بعض الضرائب مثل: TVA، IBS، IRG؛ ورغم ما حققته هذه الإصلاحات من إيجابيات خصوصاً التوازنات الإقتصادية الكلية إلا أنها أهملت الآثار الإجتماعية القاسية الناجمة عنها، إذ إرتفع التضخم إلى معدلات قياسية كما زادت معدلات البطالة نتيجة التسريجات العمالية المتتالية من الشركات والمصانع، وهذا ما إستدعى اللجوء إلى سياسة تصحيحية للإقتصاد تأخذ المعطيات الإجتماعية بعين الإعتبار؛ تنقسم الإيرادات العامة في الجزائر إلى ثلاثة أقسام هي⁽¹⁾:

¹ مصطفى جاب الله، قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي-حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015، ص240-241.

الفرع الأول: الإيرادات الجبائية العادية

وهي تلك الإيرادات المتحصل عليها من الجباية العادية، وتدخل تحتها كل أنواع الضرائب والرسوم ومنها:

☞ الضرائب على المداخيل والأرباح؛

☞ الضرائب على الأجور؛

☞ ضرائب أخرى؛

☞ الضرائب على السلع والخدمات؛

☞ الرسم على القيمة المضافة؛

☞ حقوق الجمارك؛

☞ تسجيلات وطابع.

وتمثل هذه الإيرادات الكثير من الأمان الإقتصادي خصوصا وأنها متنوعة ومتعددة من حيث مصادر التمويل؛ كما تبرز أهمية هذه الإيرادات في الجزائر كلما تقلصت مكانة إيرادات الجباية البترولية (المحروقات).

الفرع الثاني: إيرادات جبائية بترولية

تمثل هذه الإيرادات لحد الآن الركيزة الأساسية للإقتصاد الجزائري الريعي، إذ بلغت في سنة 2011 مثلاً 68.73% من إجمالي الإيرادات العامة، وتظل تحتفظ بنسب مرتفعة على الرغم من سعي الحكومة لتقليصها وإصلاح النظام الضريبي لصالح الجباية العادية، كما تمّ إستحداث صندوق ضبط الإيرادات (FRR*) سنة 2000 لأجل إمتصاص الفوائض المالية وترشيد إستغلالها؛

* Fonds de Régulation des Recettes :FRR.

لقد تم تحديد السعر المرجعي للبرميل النفط بعد سنة 2000 بسعرين مرجعيين الأول حدد بـ \$19 للبرميل وأُعتُمِدَ في قانون المالية لسنة 2000 على أساس سعر متوسط سعر برميل البترول صحاري بلاند خلال الفترة (1990-1999)، ثم رُفِعَ السعر المرجعي للبرميل إلى \$22 سنة 2002، ليعود في السنة التي تليها 2003 إلى \$19 للبرميل، وتم رفع هذا السعر في قانون المالية التكميلي لسنة 2008 ليحدد عند \$37 للبرميل وهو يعكس متوسط الأسعار المحققة في الفترة (1998-2007).

الفرع الثالث: إيرادات غير جبائية

هي تلك الإيرادات الغير متعلقة بعملية الجباية والضرائب، وتتكون أساساً من:

☞ إيرادات أملاك الدولة؛

☞ أرباح بنك الجزائر؛

☞ أرباح بعض المؤسسات العمومية؛

☞ الهبات والمنح رغم قلتها.

الفرع الرابع: الإيرادات العامة في الجزائر

إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد إنخفاضها سنة 1998 بـ \$12.07 للبرميل، إلى \$27.72 سنة 2000 ساهم في النمو الملحوظ للإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2008) وتطور للجباية البترولية، أما الجباية العادية فلا تزال تمثل نسبة يسيرة من إجمالي الإيرادات العامة؛

يمكن تجزئة الإيرادات العامة وتطورها كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (1): مكونات الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2016):

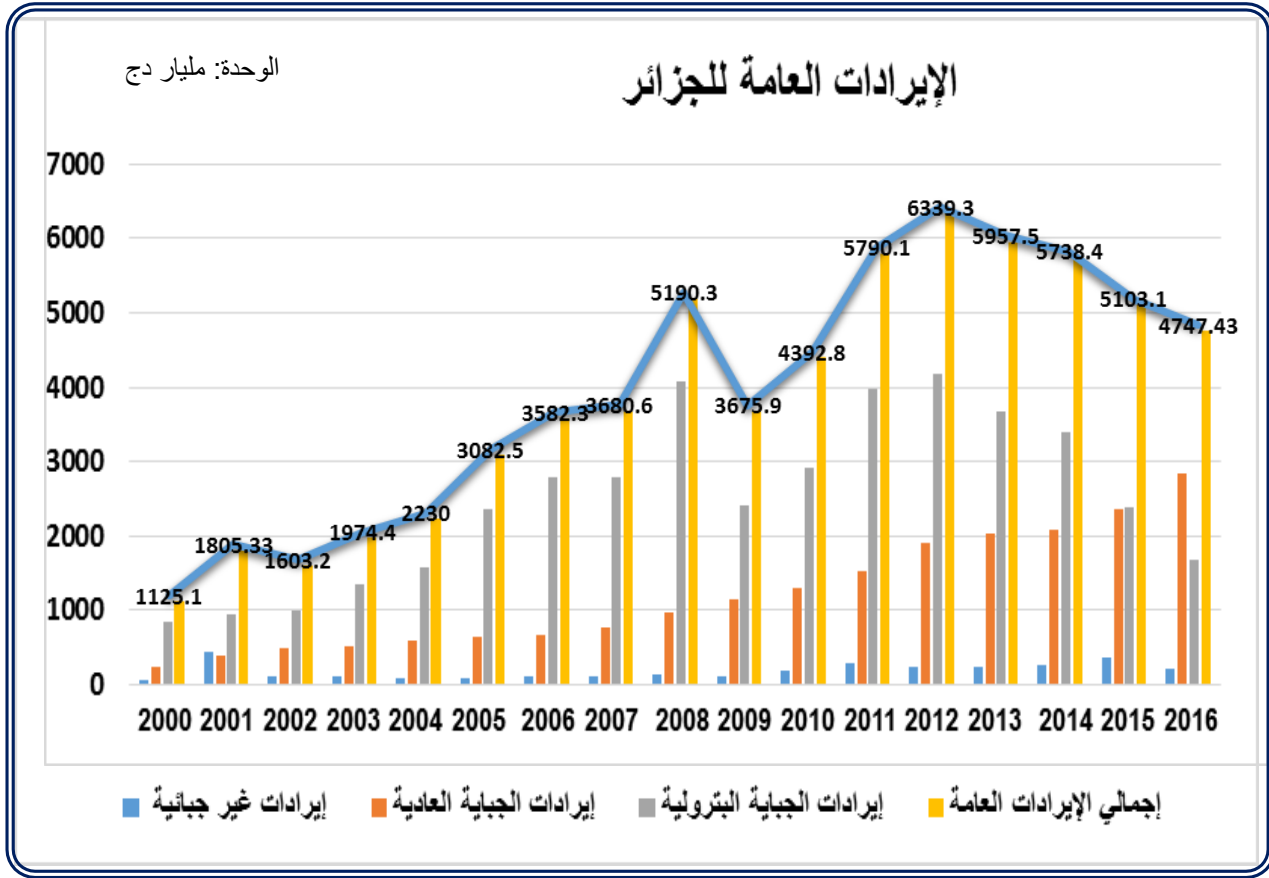
الوحدة: مليار دج

السنة	إجمالي الإيرادات العامة *	إيرادات الجباية البترولية	نسبة إيرادات الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة %	إيرادات الجباية العادية	إيرادات غير جباية	نسبة الإيرادات خارج الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة %
2000	1125.1	836.2	74.32	233.5	55.4	25.68
2001	1805.33	956.3	52.97	398.23	450.8	47.03
2002	1603.2	1007.9	62.87	482.9	112.4	37.13
2003	1974.4	1350	68.38	524.9	99.5	31.62
2004	2230	1570.7	70.43	580.4	78.9	29.57
2005	3082.5	2352.7	76.32	640.3	89.5	23.68
2006	3582.3	2799	78.13	674.8	108.5	21.87
2007	3680.6	2796.8	75.99	767.3	116.5	24.01
2008	5190.3	4088.6	78.77	965.2	136.5	21.23
2009	3675.9	2412.7	65.64	1146.6	116.6	34.36
2010	4392.8	2905	66.13	1298	189.8	33.87
2011	5790.1	3979.7	68.73	1527.1	283.3	31.27
2012	6339.3	4184.3	66.01	1908.6	246.4	33.99
2013	5957.5	3678.1	61.74	2031	248.4	38.26
2014	5738.4	3388.4	59.05	2091.5	258.5	40.95
2015	5103.1	2373.5	46.51	2354.7	374.9	53.49
2016	4747.43	1682.55	35.44	37.2845	51.219	64.56

* إجمالي الإيرادات العامة يتضمن إيرادات صندوق ضبط الإيرادات.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر ووزارة المالية.

الشكل رقم (1): مكونات الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2016):



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وبرنامج Excel. 2016.

تطورت الإيرادات العامة من 1125.1 مليار دج سنة 2000 إلى 1805.33 مليار دج سنة 2001 بنسبة زيادة 60.46% وهذا بفضل إرتفاع إيرادات الجباية العادية والإيرادات غير الجبائية التي قاربت نصف إجمالي الإيرادات العامة؛ الإيرادات غير الجبائية عرفت تراجعاً كبيراً من 450.8 مليار دج سنة 2001 إلى 112.3 مليار دج سنة 2002 وهو ما ساهم في تراجع إجمالي الإيرادات العامة إلى 1603.2 مليار دج؛ ثم الإرتفاع الجديد لأسعار النفط سنة 2003 أدى إلى إرتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1350 مليار دج بنسبة 70.43% من إجمالي الإيرادات العامة الذي بلغ 1974.4 مليار دج؛ وبعد تواصل أسعار النفط في الإرتفاع خلال الفترة (2007-2004) بلغت خلالها الجباية البترولية 1570.7، 2352.7 و 2799 مليار دج على

التوالي؛

وصل سعر برميل النفط 92.57 \$ سنة 2008، ما أدى إلى تضاعف إيرادات الجباية البترولية بـ4088.6 مليار دج، مع متوسط نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة خلال نفس الفترة ما يقارب 76%؛

بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية في 2008 وإنعكاسها سلباً على أسعار البترول (\$55 للبرميل) تراجعت إيرادات الجباية البترولية سنة 2009 إلى النصف ليزر دور الجباية العادية للتقليل من آثار هذا الإنخفاض محققة 1146.6 مليار دج، وبعد عودة الإستقرار للأسواق العالمية في 2010 تحسّنت معها إيرادات الجباية البترولية لتصل إلى 2905 مليار دج، ثم 3979.7 سنة 2011 مع إرتفاع قوي لأسعار البترول ووصول برميل النفط إلى (\$111 للبرميل)؛ مع ثبات نسبي في الإيرادات العادية والإيرادات غير الجبائية في نفس السنتين، وبالتالي تحقيق إجمالي إيرادات عامة بلغ 4392.8 مليار دج في 2010، و5790.1 مليار دج في 2011، ثم 6339.3 مليار دج في 2012 رغم تراجع حجم الصادرات النفطية؛

في سنة 2013 تراجعت العائدات البترولية إلى 3678.1 مليار دج ثم 3388.4 مليار دج في 2014، لتسجل أدنى مستوى في 2015 بمبلغ 2373.5 مليار دج، ومنه عودة الجباية العادية إلى الواجهة لتسجل مبلغ 2729.6 مليار دج بنسبة 53.49% من إجمالي الإيرادات العامة. نفس النسق في 2016 بإجمالي إيرادات 4747.43 مليار دج، منها 3064.88 مليار دج مجموع إيرادات الجباية العادية وغير الجبائية؛ إن هذه الإحصائيات تبين أن أي تقلب في أسعار النفط يُؤثر مباشرة في رصيد إيرادات الدولة وفي وضعية موازنتها.

المطلب الثاني: السياسة المالية من خلال النفقات العامة

عرفت النفقات العامة بأشكالها تطورا ملحوظاً في الجزائر منذ سنة 2000، وهذا لتبعيتها للإيرادات النفطية، وتتكون النفقات العامة من بندين رئيسيين هما (1):

الفرع الأول: نفقات التسيير

تسمى أيضاً النفقات الجارية، وتتال الحصة الأكبر عادة، وأهم ما تشمله:

➔ **نفقات الأشخاص:** مثل الأجور والمرتبات للقطاع العام، التعويضات، المنح والعلاوات؛

➔ **نفقات ذوي الحقوق:** مثل المجاهدين، ذوي الحقوق، وغيرها؛

➔ **نفقات الوسائل العامة:** وتشمل نفقات المصالح العامة الحكومية وتجهيزاتها كالوزارات؛

➔ **تحويلات جارية:** وتشمل على القسم الأكبر من نفقات التسيير، وتتألف غالبا من خدمات الإدارات العمومية وفوائد الدين العام.

الفرع الثاني: نفقات التجهيز

يسمى أيضاً الإنفاق الإستثماري، وهو المكون الأساسي الثاني للنفقات العامة، وهي تتطور حسب السنوات خصوصاً في السنوات الأخيرة وهذا تماشياً مع برنامج دعم الانعاش الإقتصادي، ومن الناحية الإقتصادية تمثل مصدر مهم للنمو الإقتصادي؛

وتجدر الإشارة إلى أنه هناك بعض الحسابات لا تدخل في الميزانية العامة للدولة مثل:

الحسابات الخاصة، صناديق التطهير والميزانية المستقلة؛

إعتمدت الجزائر سياسة الإنعاش الإقتصادي كوسيلة من وسائل السياسة المالية للتأثير على الوضع الإقتصادي وذلك بتبني برامج تُنشط الطلب الكلي لمحاربة الركود الإقتصادي وخفض

¹مصطفى جاب الله، مرجع سابق، ص 243.

معدلات البطالة، وذلك بزيادة الإنفاق العام والخاص والإستهلاكي والإستثماري، وخاصة الموجه للإستثمار ودعم القطاعات التي توفر القيم المضافة بغرض زيادة وتحفيز الإنتاج ورفع مستوى التشغيل وتقليص حجم البطالة؛ وبالمقارنة نجد أن الإنفاق الإستثماري يأتي في الدرجة الثانية بعد الإنفاق الجاري، حيث أنه في حالة إنخفاض إيرادات الدولة تلجأ إلى تخفيض الإنفاق الإستثماري وإيقاف أو تأجيل المشاريع بدلاً من الإنفاق الجاري الذي يتضمن الأجور خاصة، وهو ما يؤدي إلى إضطرابات إقتصادية وإجتماعية.

الفرع الثالث: النفقات العامة في الجزائر:

عرفت النفقات العامة بأشكالها تطورات ملحوظة منذ سنة 2000 وهذا لتبعتها للإيرادات النفطية، وبدء تطبيق برامج الإنعاش ودعم النمو الإقتصادي (2000-2014) وتتمثل في: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE (2000-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSC (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الإقتصادي "برنامج التنمية الخماسي" (2010-2014)؛ وما سايها من توسع في الإنفاق العام بسبب تنامي الإستثمارات العمومية المبرمجة والمشاريع الإقتصادية الكبرى في كل الفترات بوتيرة متسارعة لتدارك التأخر الملاحظ في شتى المجالات؛ وهو مايفسر تزايد نفقات التجهيز من 321.9 مليار دج سنة 2000 إلى 452.9 مليار دج سنة 2002 مع توازن في نفقات التسيير بمتوسط فترة عادل 965.14 مليار دج؛

بلغت النفقات العامة في 2003 مبلغ 1676.4 مليار دج بنسبة زيادة 17.35% عن سابقتها؛ ثم بلغت 1869.7 مليار دج في 2004 مع ما يقارب 67% منها هي نفقات تسيير؛ وترجع هذه الزيادة أساساً إلى زيادة النفقات الرأسمالية ونفقات الموظفين (رفع الأجر القاعدي) والخدمات العامة إضافة إلى برنامج إعادة إعمار المناطق المتضررة من زلزال 21 ماي 2003؛

وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (2): تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2016):

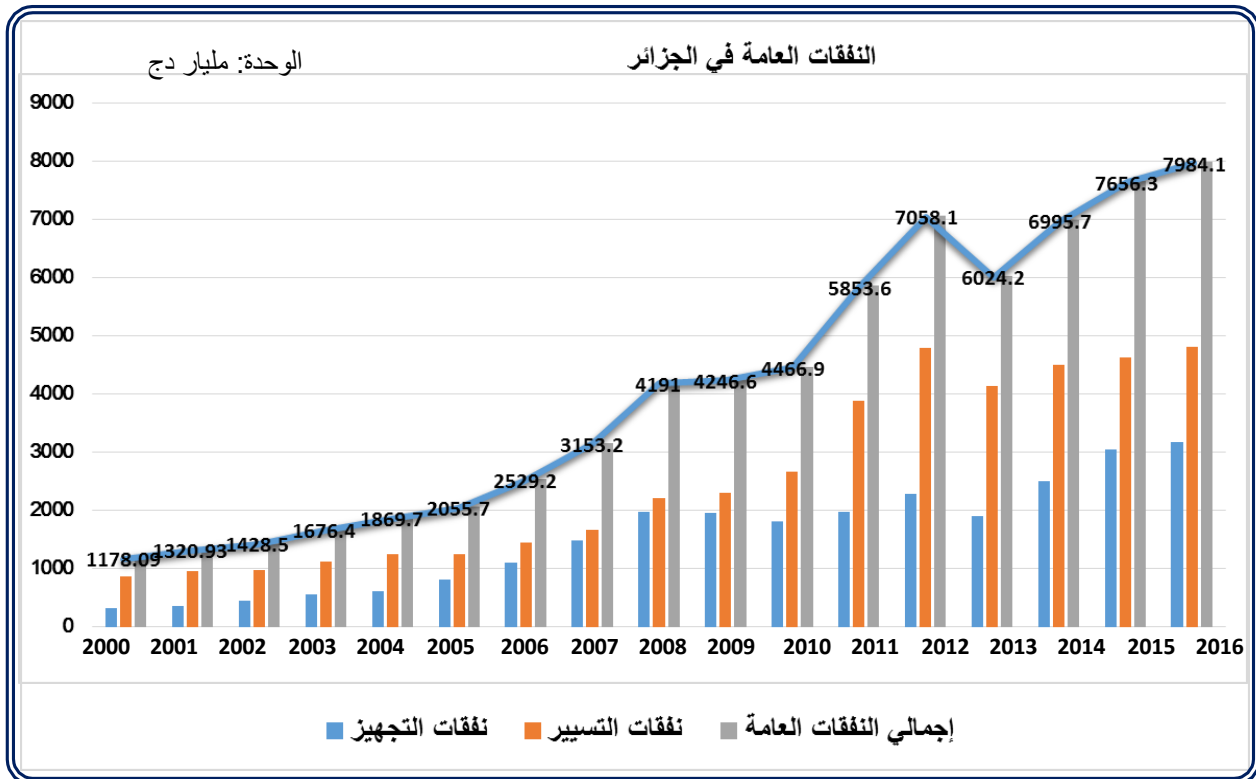
الوحدة: مليار دج

السنة	إجمالي النفقات العامة	نفقات التسيير	نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة %	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة %
2000	1178.09	856.19	72.68	321.9	27.32
2001	1320.93	963.63	72.95	357.3	27.05
2002	1428.5	975.6	68.30	452.9	31.70
2003	1676.4	1122.8	66.98	553.6	33.02
2004	1869.7	1251.1	66.91	618.6	33.09
2005	2055.7	1245.1	60.57	810.6	39.43
2006	2529.2	1437.9	56.85	1091.3	43.15
2007	3153.2	1672.6	53.04	1480.6	46.96
2008	4191	2217.7	52.92	1973.3	47.08
2009	4246.6	2300	54.16	1946.6	45.84
2010	4466.9	2659	59.53	1807.9	40.47
2011	5853.6	3879.2	66.27	1974.4	33.73
2012	7058.1	4782.6	67.76	2275.5	32.24
2013	6024.2	4131.6	68.58	1892.6	31.42
2014	6995.7	4494.3	64.24	2501.4	35.76
2015	7656.3	4617	60.30	3039.3	39.70
2016	7984.1	4807.3	60.21	3176.8	39.79

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر ووزارة المالية.

مع بداية البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSC (2005-2009) تراجعت نفقات التسيير سنة 2005 إلى 1245.1 مليار دج بسبب عدة عوامل منها إنخفاض الفوائد على الدين العام؛ وفي المقابل إرتفعت نفقات التجهيز لتصل إلى 810.6 مليار دج بنسبة 39.43% من إجمالي الإنفاق العام؛ ثم إرتفاع النفقات العامة إلى 2529.2 مليار دج سنة 2006، ثم إلى 3153.2 سنة 2007؛ هذه الزيادات تتعلق بمشاريع البنى التحتية، الري والموارد المائية، الزراعة والصيد البحري، التربية والتعليم؛ سنة 2008 عرفت إرتفاع رهيب في حجم النفقات العامة بمبلغ 4191 مليار دج بنسبة زيادة 32.91% عن 2007، وزياد نفقات التسيير ونفقات التجهيز بنفس النسبة ويرجع ذلك إلى إرتفاع معدلات الإنفاق العام المحلي (الإستهلاكي والإستثماري) على المشاريع وتنامي الإستثمارات العمومية وسياسة الدعم الموجه للطبقات الهشة و المتوسطة؛ وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل قم(2): تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2016):



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول السابق وبرنامج Excel-2016

سنة 2010 شهدت زيادة طفيفة في النفقات العامة 4466.9 مليار دج مقارنة بسنة 2009 بـ 4246.6 مليار دج؛ هذا المبلغ أصبح 5853.6 مليار دج في 2011، ثم 7058.1 مليار دج في 2012 بمتوسط نسبة زيادة عن السنة الماضية 31%؛ هذه الزيادة كانت بسبب الزيادات الكبيرة للمصاريف الجارية للميزانية ومنها إرتفاع نفقات المستخدمين والخدمات العامة ونفقات قطاع السكن؛ تراجعت هذه النفقات سنة 2013 إلى مبلغ 6024.2 مليار دج بسبب تراجع نفقات التسيير بنسبة 17.16% عن 2012 وتراجع نفقات التجهيز بنفس النسبة؛ ثم عودة إرتفاع النفقات العامة في 2014 بمبلغ 6995.7 مليار دج منها 35.76% نفقات تجهيز؛

سنة 2015 عرفت إرتفاع النفقات العامة من جديد حيث بلغت 7656.3 مليار دج وإرتفاع نفقات التجهيز التي كانت نسبتها 39.7% من إجمالي النفقات العامة؛ غير أن سنة 2016 لم تعرف هذه الزيادة الكبيرة بل سجلت إرتفاع طفيف ومتوازن بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز بمبلغ 7984.1 مليار دج؛

للإشارة هناك ما يسمى الدعم الضمني غير المرصود في الميزانية حيث بلغ سنة 2014 مثلاً مبلغ 2560.8 مليار دج حسب تقارير وزارة المالية، ويتوزع على دعم ذي طابع جبائي، ودعم متصل بالعقار، ودعم متعلق بأسعار المنتجات الطاقوية كما يأتي:

- النفقات الضريبية: 954 مليار دج؛
- العمليات العقارية: 56.3 مليار دج؛
- التدخلات المالية للخرينة: 10 مليار دج؛
- الدعم لمنتجات الطاقة: 1386 مليار دج؛
- إعانات توازن ميزانية شركة سونلغاز: 154.3 مليار دج.

المبحث الثاني: الصناديق السيادية وصندوق ضبط الإيرادات الجزائري

تفترض السياسة الاقتصادية الرشيدة إيداع الأموال العامة أو استثمارها بصورة منتجة وفعّالة لإنعاش الإقتصاد والمساهمة في نموه وتحسينه ضد الإختلالات والأزمات؛ بدلاً من إنفاقها وإستغلالها بغير رشاد، أو وضعها في حسابات مصرفية لا تُدرّ دخلاً حقيقية بسبب هبوط أسعار الفائدة أو ارتفاع معدلات التضخم.

المطلب الأول: الصناديق السيادية

صناديق الثروة السيادية عبارة عن أدوات مالية مستحدثة ومدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الحكومة لأغراض إستثمارية (داخليا وخارجيا) أو إيداعية. ويتم تمويلها عن طريق الفوائض المالية المحققة في ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة للدولة، كما تختلف مبررات ودواع إنشائها من بلد لآخر.

الفرع الأول: تعريف الصناديق السيادية

يعرّف صندوق النقد الدولي الصناديق السيادية على أنها " صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة؛ وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية آلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك إستراتيجيات إستثمارية تتضمن الإستثمار في الأصول المالية الأجنبية؛ وتُنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائد الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة".

الفرع الثاني: تصنيف الصناديق السيادية

يتم تصنيف صناديق الثروة السيادية تبعاً إلى مصادر دخلها إلى⁽¹⁾:

1. **الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية:** هي صناديق تكونها الدول المصدرة

للمواد الأولية وأساساً النفطية. ذلك أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية استغلال هذه المواد

التي يتسم معظمها بقابلية النضوب، وللمحافظة على نصيب الأجيال اللاحقة في هذه

الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول؛

2. **الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية:** ذلك أن الحجم الإجمالي العالمي من

احتياطات العملات الأجنبية للبنوك المركزية في تعاضم مستمر، ولقد استطاعت الكثير من

الدول غير النفطية تحقيق فوائض مالية هامة؛

3. **الصناديق الممولة بعوائد الخوصصة:** دخلت عديد الدول في برامج واسعة لخصخصة

القطاع العمومي أدت إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة، وتخوفاً من أن تقود هذه العوائد

إلى توسع كبير في الإنفاق العمومي يكون أكبر من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، والذي يمكن

أن يؤدي إلى حالة من التضخم غير المقدر على التحكم فيها، وبحكم أن المؤسسات

المخصصة هي ملك عام لجميع الأجيال يتم تحويل كل أو جزء من عوائد الخصخصة إلى

صناديق سيادية؛

4. **الصناديق الممولة بفائض الميزانية:** بعد توالى تحقيق هذه الفوائض وارتفاع مستواها يتم

اللجوء إلى تكوين صناديق سيادية قصد استثمارها وتنميتها بشكل أفضل.

¹ عبد المجيد قدي، (الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بوعلي بالشف، الجزائر، العدد6، السداسي الأول، 2009، ص3.

الفرع الثالث: أكبر صناديق الثروة السيادية من حيث الأصول تحت الإدارة. جويلية 2015

الوحدة: مليار دولار أمريكي

الجدول رقم (3): ترتيب أكبر صناديق الثروة السيادية:

الترتيب	البلد	اسم الصندوق	قيمة الأصول	تاريخ الإنشاء	مصدر التمويل	مؤشر الشفافية*
1	النرويج	صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي	870.81	1990	نفط	10
2	الصين	شركة الإستثمارات الصينية	813.8	2007	إحتياطي الصرف	8
3	إ.ع.م أبو ظبي	هيئة الإستثمار لأبوظبي	792	1976	نفط	6
4	السعودية	الشركة القابضة الخارجية SAMA	576.3	1952	نفط	4
5	الكويت	هيئة الإستثمار الكويتية	592	1953	نفط	6
6	الصين	شركة الإستثمار SAFE	474	1997	إحتياطي الصرف	4
7	الصين. هونكونغ	هيئة الإستثمار لمقاطعة Hong Kong	456.6	1993	إحتياطي الصرف	8
8	سنغافورة	شركة الإستثمار الحكومية	350	1981	إحتياطي الصرف	6
9	قطر	هيئة الإستثمار القطرية	335	2005	نفط وغاز	5
10	الصين	صندوق الأمن الإجتماعي الطني	295	2000	إحتياطي الصرف	5
11	إ.ع.م دبي	هيئة الإستثمار القطرية	200.5	2006	إحتياطي الصرف	5
12	سنغافورة	الشركة القابضة Temasek	180	1974	إحتياطي الصرف	10
13	السعودية	الصندوق الإستثماري العام	160	2008	نفط	4
14	إ.ع.م دبي	شركة "مبادلة" للتنمية	125	2002	نفط	10
15	إ.ع.م أبو ظبي	مجلس الإستثمار لأبوظبي	110	2007	نفط	n/a
16	كوريا الجنوبية	شركة الإستثمار الكورية	108	2005	إحتياطي الصرف	9
17	أستراليا	صندوق المستقبل الأسترالي	91.1	2006	إحتياطي الصرف	10
18	روسيا	صندوق الثروة الوطني	72.2	2008	نفط	5
19	ليبيا	هيئة الإستثمار الليبية	66	2006	نفط	1
20	كازاخستان	الصندوق الوطني لكازاخستان	64.7	2000	نفط	2
21	إيران	صندوق التطوير الوطني لإيران	62	2011	نفط وغاز	5
22	كازاخستان	Samruk-Kazyna JSC	60.9	2008	إحتياطي الصرف	10
23	ألاسكا	الصندوق الدائم لألاسكا	54.8	1976	نفط	10
24	دوناو	وكالة الإستثمار لدوناو	40	1983	نفط	1

25	روسيا	صندوق الإحتياط	38.2	2008	نفط	5
26	و.م.أ تكساس	صندوق المدارس الدائم لتكساس	37.7	1854	نفط وأخرى	9
27	أذربيجان	صندوق النفط الحكومي	35.1	1999	نفط	10
28	ماليزيا	صندوق Khazanah National	34.9	1993	إحتياطي الصرف	9
29	عمان	صندوق الإحتياط الحكومي	34	1980	نفط وغاز	4
30	إ.ع.م الفدرالي	هيئة الإستثمار للإمارات	34	2007	نفط	3
31	الجزائر	صندوق ضبط الإيرادات	27.2	2000	نفط وغاز	1
			7191.81	المجموع		

المصدر: معهد صناديق الثروة السيادية 2017 "www.swfinstitute.org" Sovereign Wealth Fund Institute (SWFI)

*مؤشر الشفافية Transparency Index

المطلب الثاني: صندوق ضبط الإيرادات الجزائري

يتعرض الإقتصاد الجزائري لصدمات (إيجابية أو سلبية) خارجية دورية نتيجة تبعيته المفرطة لقطاع المحروقات، وساهم الإرتفاع القياسي لأسعار النفط خلال الفترة 2000-2008 في تسجيل فوائض مالية كبيرة؛ ولتحقيق الإستغلال الأمثل لمداخل المحروقات تمّ إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الجزائري.

الفرع الأول: تعريف ونشأة صندوق ضبط الإيرادات

أ. تعريف صندوق ضبط الإيرادات: هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية (البرلمان) (1)؛

¹المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000، قانون رقم: 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق لـ: 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.

ب. نشأة صندوق ضبط الإيرادات: تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات خلال سنة 2000، وهي السنة التي سجّلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الإرتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ حقق رصيد الميزانية العامة للدولة فائض قدره 400 مليار دينار جزائري بسبب إرتفاع إيرادات الجباية البترولية، ومن أجل الاستفادة من هذه الفوائض وإستعمالها في الحفاظ على إستقرار الميزانية العامة للدولة، بالنظر لعدم اليقين الذي يُميز أسعار النفط على المدى المتوسط والبعيد، قررت الحكومة تأسيس صندوق ضبط الإيرادات الذي يعمل على إمتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعدّه الحكومة خلال السنة، بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، وقد تم تأسيسه تحت عنوان " صندوق ضبط الإيرادات " بموجب المادة 10 قانون المالية التكميلي الذي صدر في جوان 2000؛

ولما كان إعداد الميزانية العامة يتم على أساس 19 دولار أمريكي للبرميل في الوقت الذي يتجاوز سعره الفعلي 81 دولار أمريكي لكل برميل خارج الرقابة الميزانية، بمعنى أن البرلمان لا يُراقب ولا يُجيز إلا 20% من الضرائب البترولية في الوقت الذي يبقى فيه ما يزيد عن 80% خاضعاً لتقديرات السلطة التنفيذية (وزارة المالية) وخارج رقابة البرلمان، وهذا ما جعل صندوق النقد الدولي يوصي بضرورة إدراج هذا الصندوق ضمن الميزانية العامة للدولة.

الفرع الثاني: أهداف إنشاء الصندوق ومصادر تمويله

1. أهداف الصندوق: تتمثل في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، وتخفيض حجم المديونية العمومية؛

2. تسيير الصندوق: إن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق؛

3. **مجال عمل الصندوق:** إن مجال عمل الصندوق يتركز أساسا داخل البلد باعتبار أن الوظيفة الرئيسية تتمثل في إمتصاص فوائض الجباية البترولية وإستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة إنهيار أسعار المحروقات، مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية؛

4. **مصادر تمويل الصندوق:** تتمثل في فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق.

الفرع الثالث: التعديلات التي أُدخِلت على الصندوق

تطورات صندوق ضبط الموارد خلال سنتي 2004 و2006 شملت العناصر التالية:

1. **تعديلات في مصادر تمويل الصندوق:** أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشاط للمديونية الخارجية لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق، مع العلم أن هذا التعديل تزامن مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المُسبق للمديونية العمومية الخارجية في نفس السنة، حيث تتم هذه العملية بالإعتماد على موارد الصندوق بالإضافة إلى التسبيقات المقدمة من البنك المركزي إلى الصندوق؛

2. **تعديلات في أهداف الصندوق:** عدّل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيس للصندوق ليصبح على النحو التالي⁽¹⁾: " تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري"؛ إن هذا التعديل يبين بأن تمويل عجز الموازنة العامة قد وُسّع ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية، كما أن سبب العجز لم يحدد بإعتبار أن السبب السابق يتمثل في إنخفاض الجباية البترولية إلى مستوى أقل من تقديرات قانون

1الأمر رقم 04-06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق لـ 15 جويلية 2006 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2000.

المالية، وهو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة مهما كان سبب هذا العجز، بالإضافة إلى أن رصيد الصندوق يجب أن لا يقل عن 740 مليار دينار مما يعني تحديد سقف لنفقات الصندوق لا يمكن تجاوزه، وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الإيرادات أداة مستدامة لتعديل وضبط الموازنة العامة للدولة على المدى البعيد؛

إن مبررات هذا التعديل تكمن في تنفيذ الحكومة لسياسة إقتصادية جديدة "سياسة الإنعاش الإقتصادي"، وهي سياسة كينزية تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الإستثماري، الأمر أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الموازنة العامة منذ سنة 2001 بسبب ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي من جهة، وإعتماد قوانين المالية على سعر مرجعي قدره \$19 للبرميل من جهة أخرى، مما أدى إلى إستعمال موارد الصندوق لتمويل العجز وبالتالي ضرورة تعديل القواعد المحددة لأهداف الصندوق لتتماشى مع السياسة الإقتصادية المتبعة من طرف الحكومة.

الفرع الرابع: تطورات صندوق ضبط الإيرادات

أظهر تطور الإقتصاد الكلي للسنوات الثماني الأخيرة 2000-2008 إستمرار فائض الإدخار عن الإستثمار كميزة هيكلية للإقتصاد الوطني، وتخفيض قوي للدين العمومي الخارجي إرتبط بتسارع التسديدات المسبقة لمبالغ جد مُعتبرة وتراكم متواصل لموارد صندوق ضبط الإيرادات؛ أما خلال الفترة 2000-2015 فقد بلغت الإقتطاعات من الصندوق 17575 مليار دج أي 90% من الفوائض المتاحة في الصندوق منها 14567 مليار دج كمساهمة في تمويل عجز الخزينة أي حوالي 82% من الإقتطاعات، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(4): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2016):

الوحدة: مليار دج

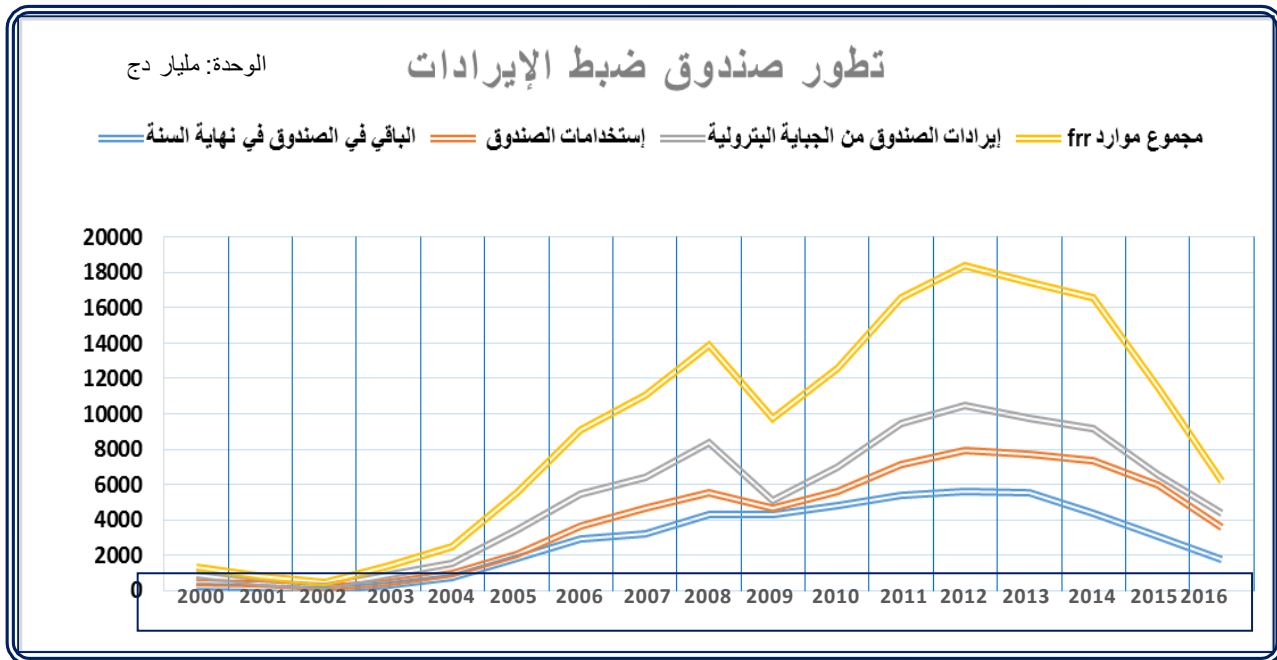
السنة	مجموع موارد frr	إيرادات الصندوق من الجباية البترولية	نسبة الجباية البترولية من إيرادات الصندوق %	إستخدامات الصندوق	الباقى في الصندوق في نهاية السنة
2000	453.24	453	99.95	221.1	232.1
2001	356.00	124	34.83	184.47	171.5
2002	198.04	27	13.63	170.06	28
2003	476.09	449	94.31	156	320.9
2004	944.39	623.5	66.02	222.7	721.7
2005	2090.52	1368.8	65.48	247.84	1842.7
2006	3640.69	1798	49.39	709.64	2931
2007	4669.84	1738.8	37.23	1454.37	3215.5
2008	5503.69	2888.2	52.48	1223.62	4280.1
2009	4680.75	400	8.55	364.28	4316.5
2010	5634.78	1318.3	23.40	791.94	4842.8
2011	7143.16	2300.3	32.20	1761.45	5381.7
2012	7917.01	2535.3	32.02	2283.26	5633.8
2013	7695.98	2062.2	26.80	2132.47	5563.5
2014	7374.10	1810.6	24.55	2965.6	4408.5
2015	4959.00	550.5	11.10	2886.5	3081.9
2016	1797.40	784.97	43.67	1803.7	1797.4

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات التقارير السابقة لبنك الجزائر ووزارة المالية.

إضافة إلى اقتطاع 2600 مليار دج لتسديد أصل المديونية العمومية (15% من الإقتطاعات)، و608 مليار دج لتسديد تسبيقات بنك الجزائر؛ ويُنتظر حسب وزارة المالية أن تصل الإقتطاعات من الصندوق ما بين 2016 إلى 2017 ما يُقارب 1000 مليار دج؛

في السنوات التسع الأولى كان رصيد صندوق ضبط الإيرادات يعتمد بصفة كبيرة على فائض قيمة الجباية البترولية التي بلغت مستويات قياسية بسبب ارتفاع أسعار البترول، وكذا اعتماد سعر مرجعي بـ \$19 للبرميل، حيث قفزت من 453 مليار دج سنة 2000 منها 99.95% جباية بترولية، إلى 2888.2 مليار دج سنة 2008 منها 52.48% جباية بترولية؛ هذه النسب تراجعت مرة واحدة سنة 2002 لتصل 13.63% جباية بترولية وتراجعت معها إيرادات الصندوق بمبلغ 198.04 مليار دج كأقل قيمة منذ إنشائه إلى يومنا هذا، وهذا بسبب استخدام 85.87% من إحتياطات الصندوق؛ والشكل التالي يوضح هذه التغيرات:

الشكل رقم (3): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2016):



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول السابق وبرنامج Excel.2016.

سنة 2009 تراجع أسعار المحروقات تراجعت معها إيرادات الصندوق من الجباية (8.55%) لكن عوضتها الجباية العادية فبلغت موارد الصندوق 4680.75 مليار دج؛ السنوات الثلاث التالية عرفت إستمراراً في تطورات الصندوق في كافة النواحي كزيادة موارده من 5634.78 مليار دج سنة 2010 (أُستخدم منها 14%) إلى 7917.01 مليار دج سنة 2012 (أُستخدم منها 28.84%)، قاربت فيها نسبة الجباية البترولية 32%؛

المرحلة الأخيرة هي مرحلة التراجع على كافة الأصعدة، حيث سجل صندوق ضبط الإيرادات مستوى إقتطاع قياسي خلال عام 2012، وُجه إلى تسديد عجز الميزانية وهو أعلى معدل إقتطاع منذ إنشاء الصندوق، وقد تراجعت إيرادات الصندوق بشكل واضح في السنوات الأخيرة بفعل تراجع أسعار النفط؛ بلغت موارد الصندوق 7695.98 مليار دج سنة 2013 ثم تراجعت بنسبة 4.36% سنة 2014، ثم بنسبة 48.7% سنة 2015 ثم بنسبة 175.9 سنة 2016، مع ملاحظة أنه تمّ استخدام 40.22% و 58.21% من متاحات الصندوق سنتي 2014 و 2015 على التوالي؛ سنة 2016 تمّ استخدام ما يفوق موارد الصندوق وتراجع متاحات الصندوق من 5563.5 مليار دج سنة 2013 إلى 1797.4 مليار دج سنة 2016.

المطلب الثالث: الميزانية العامة والعجز الموازي

يُعبّر العجز الموازي عن الحالة التي تكون فيها الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة، وقد يكون نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق الحكومي و/أو إنخفاض الإيرادات العمومية.

الفرع الأول: الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2016)

بسبب ثقل المديونية وضعف الإقتصاد الجزائري كانت الجزائر تعاني غالباً من عجز دائم في ميزانيتها العامة حتى في سنة 2000 حيث سجلت عجزاً بـ 54.4 مليار دج، لكن القفزة الكبيرة لأسعار النفط في الأسواق العالمية من \$12.07 إلى \$27.72 للبرميل إنعكس إيجاباً في زيادة

الإيرادات الجبائية وتحقيق فائض في سنة 2001 بلغ 55.2 مليار دج وكان الوحيد خلال فترة الدراسة، وهو ما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2016):

الوحدة: مليار دج

السنة	السعر المرجعي لبرميل البترول	إجمالي الإيرادات خارج * frr	إجمالي النفقات العامة	رصيد الميزانية **
2000	19	1124	1178.09	-54.38
2001	19	1376	1320.93	55.23
2002	22	1386	1428.5	-42.5
2003	19	1373	1676.4	-303.3
2004	19	1520	1869.7	-349.7
2005	19	462.3	2055.7	-1593.4
2006	19	793.4	2529.2	-1735.8
2007	19	1587	3153.2	-1566.5
2008	37	1674	4191	-2516.8
2009	37	3096	4246.6	-1150.2
2010	37	2444	4466.9	-2022.9
2011	37	2846	5853.6	-3007.8
2012	37	3560	7058.1	-3498.2
2013	37	3784	6024.2	-2240.2
2014	37	3759	6995.7	-3236.80
2015	37	3483	7656.3	-4173.40
2016	37	5532	7984.1	-2452

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات التقارير السابقة لبنك الجزائر ووزارة المالية.

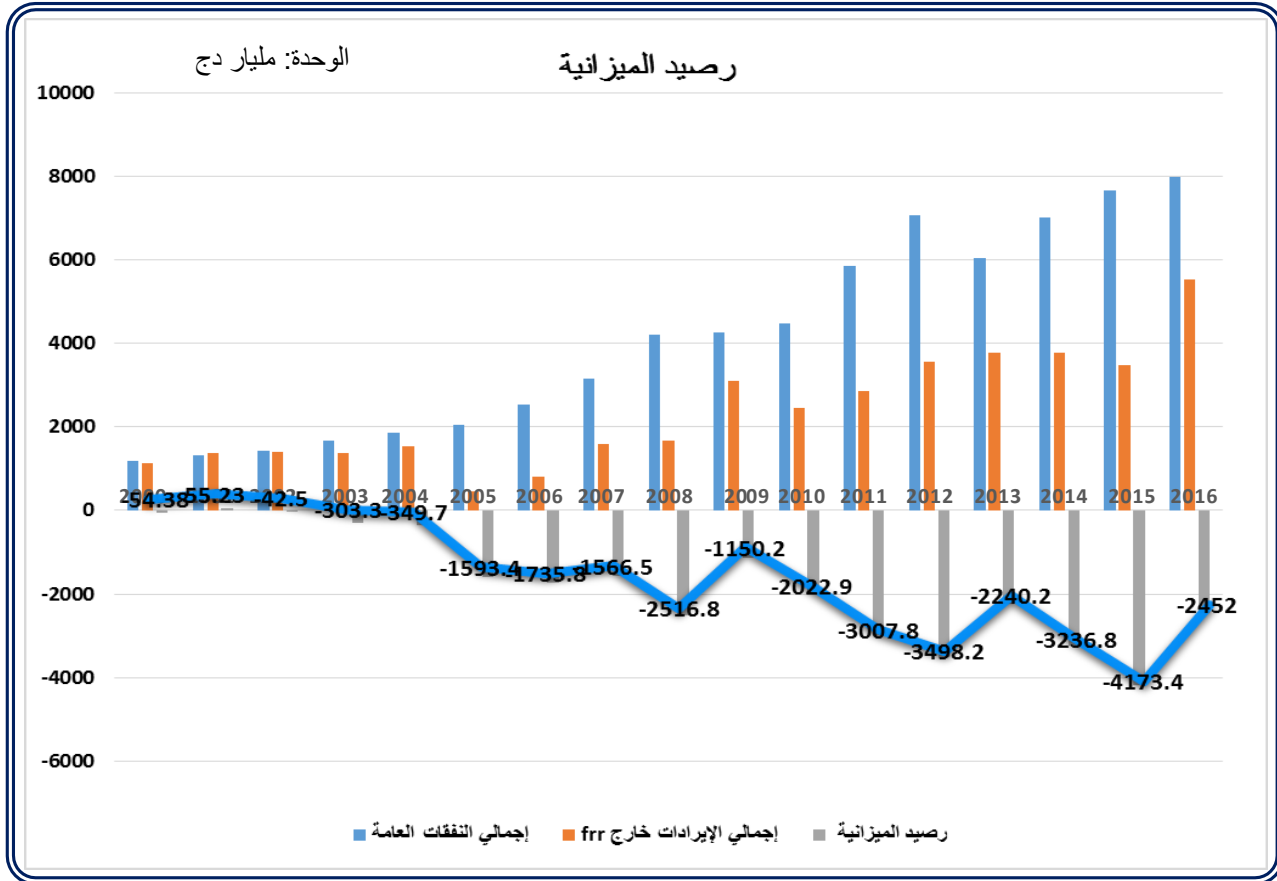
* إجمالي الإيرادات خارج frr = إجمالي الإيرادات العامة - إيرادات صندوق ضبط الإيرادات.

** رصيد الميزانية = إجمالي الإيرادات خارج frr - إجمالي النفقات العامة.

بإنشاء صندوق ضبط الموارد وتشجيعاً للنمو إتمدت الجزائر سياسة العجز المقصود ، العجز الأول بعد الفائض قُدِّر بـ 42.5 مليار دج، تطور هذا العجز بنسبة 613.64% سنة 2003 بقيمة 303.3 مليار دج ثم عجز آخر بقيمة 349.7 مليار دج سنة 2004؛

سنة 2005 قفزت أسعار البترول إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسواق العالمية من قبل حيث بلغ سعر البرميل \$54.64 مع إعتداد سعر مرجعي للميزانية \$19، وكثافة التمويل في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSC (2009-2005) وهو ما ساهم في تحقيق أكبر عجز عرفته الميزانية بـ 1593.4 مليار دج أي تضاعف العجز بنسبة 355.65%، كما يظهر في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (4): رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2016):



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول السابق وبرنامج Excel.2016.

سنة 2006 زاد العجز حيث وصل إلى 1735.8 مليار دج وعجز آخر بـ1566.5 مليار دج سنة 2007؛ في سنة 2008 نسبة زيادة العجز بلغت 60.66% عن سابقتها؛

بعد الأزمة المالية العالمية 2008 وإنخفاض أسعار النفط ثم استثمار بعض الفوائض المالية للسنوات السابقة في شراء سندات الخزنة الأمريكية مع إنتشار لمخاوف إقتصادية عالمية حول تداعيات الأزمة إضافة إلى ثبات في مستوى الإنفاق وزيادة حجم الإيرادات ما أدى إلى تراجع في مقدار عجز الرصيد الذي بلغ 1150.2 مليار دج سنة 2009؛

بسبب إرتفاع النفقات العامة بنسبة تفوق الإرتفاع في الإيرادات سجّلنا زيادة في العجز سنة 2010 بنسبة 75.87%، وزيادة أخرى في العجز سنة 2011 بنسبة 48.7% ثم زيادة أقل في العجز سنة 2012 بنسبة 16.3%، ويعود الأمر إلى سياسة الإنعاش الإقتصادي التي تعتمد أساساً على التوسع في الإنفاق وتناقص إيرادات المحروقات؛

سنة 2013 شهدت إنخفاض معتبر في النفقات الجارية ورأس المال فتراجع معها العجز الذي بلغ 2240.2 مليار دج، ليعاود الإتساع بنسبة 44.49% سنة 2014، وإتساع آخر بنسبة 28.94% سنة 2015؛ إنخفاض أسعار البترول سنة 2016 عوّضتها زيادة إيرادات الجبائية العادية مع سياسة تقشفية خاصة في نفقات التسيير ومنه تراجع العجز المسجل إلى 2452 مليار دج.

الفرع الثاني: إستخدام صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة

لم تستخدم الحكومة موارد الصندوق خلال السنوات الست الأولى من إنشائه لتغطية العجز في الموازنة العامة لأنه لم يكن من مهامه تغطية العجز، وتفسير ذلك هو رغبة الحكومة في الحفاظ على موارد الصندوق وإستعمالها فقط لتمويل عجز يحدث بسبب إنهيار أسعار البترول تحت مستوى السعر المرجعي، وكذا رغبةً منها في الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة باعتبار تمويل العجز الموازي باستخدام موارد الصندوق يؤدي إلى رفع السيولة النقدية المتداولة في الإقتصاد، مما يعني زيادة الطلب الكلي وبالتالي إرتفاع الأسعار؛

وبعد التعديلات التي أُدخلت على القواعد المحددة لأهداف الصندوق في 2006 فيما يخص استخدامات الصندوق يُمكن توضيح مختلف الاستخدامات لصندوق ضبط الإيرادات كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم(6): استخدامات صندوق ضبط الإيرادات وتمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة (2016-2000)

الوحدة: مليار دج

السنة	مجموع موارد frr	إستخدامات الصندوق في تسديد الديون	تسبيقات لبنك الجزائر	رصيد الميزانية	العجز المغطى من frr	نسبة تغطية العجز
2000	453.24	221.1	0	-54.38	0	0
2001	356	184.5	0	55.23	0	0
2002	198.04	170.1	0	-42.5	0	0
2003	476.09	156	0	-303.3	0	0
2004	944.39	222.7	0	-349.7	0	0
2005	2090.5	247.8	0	-1593	0	0
2006	3640.7	618.1	0	-1736	91.53	5.27
2007	4669.8	314.5	608	-1567	532	33.96
2008	5503.7	465.4	0	-2517	758.2	30.13
2009	4680.8	0	0	-1150	364.3	31.67
2010	5634.8	0	0	-2023	791.9	39.15
2011	7143.2	0	0	-3008	1761	58.56
2012	7917	0	0	-3498	2283	65.27
2013	7696	0	0	-2240	2132	95.19
2014	7374.1	0	0	-3237	2966	91.62
2015	4959	0	0	-4173	2887	69.16
2016	1797.4	0	0	-2452	1804	73.56

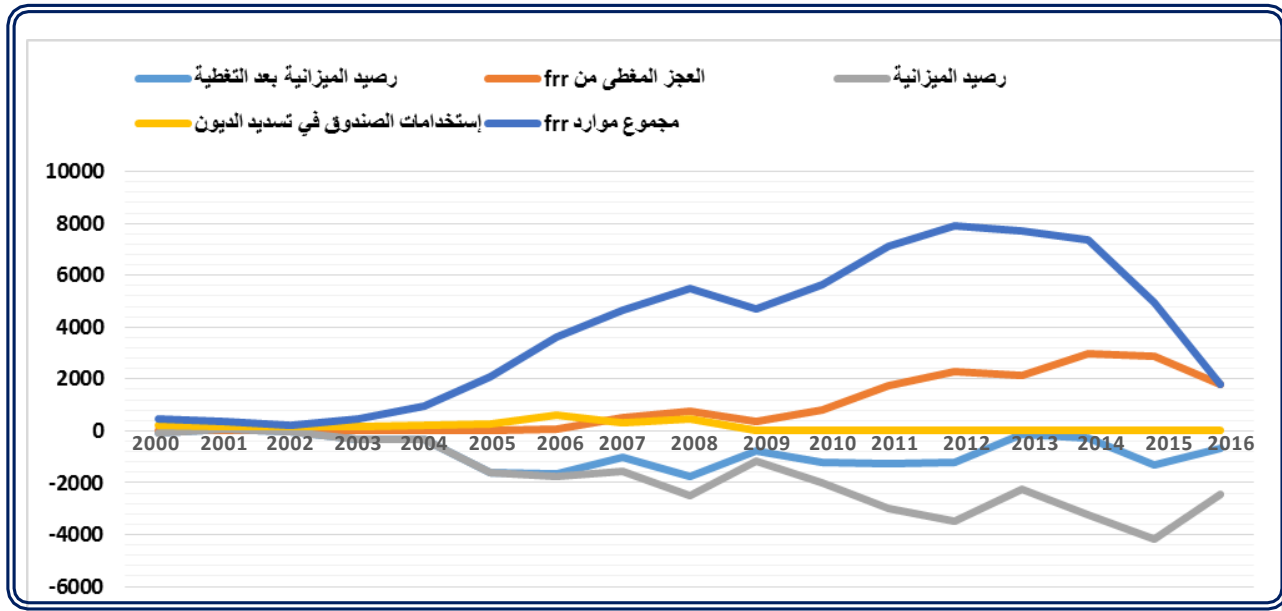
المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات التقارير السابقة لبنك الجزائر ووزارة المالية.

لقد أُستخدِمت موارد الصندوق ومنذ إنشائه في تسديد المديونية العمومية وبالأخص المديونية الخارجية من خلال الدفع المسبق للمديونية، الذي بدأ بـ9% سنة 2000 إلى 61% سنة 2008؛ وتسيقات لبنك الجزائر بمبلغ 608 مليار دج سنة 2007؛

سنة 2006 إنطلق تمويل عجز الموازنة العامة حيث تمَّ تغطية 5.27% فقط من العجز الذي بلغ 1735.8 مليار دج، لكن في 2007 تمَّ تغطية 33.96% من العجز ثم 30.13% سنة 2008، ليبدأ التوسع في تغطية العجز تدريجياً في محاولة للحد منه؛ كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (5): إستخدامات صندوق ضبط الإيرادات وتمويل العجز الموازي خلال الفترة (2016-2000)

الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول السابق وبرنامج Excel.2016.

سنة 2009 تغطية 31.67% من العجز البالغ 2516.8 مليار دج، وبعد الزيادة الكبيرة للعجز في 2010 البالغ 2022.9 مليار دج زاد اللجوء إلى الصندوق لتغطية 39.15% من العجز؛ وللسيطرة على العجز المسجل وإبقائه مستقرًا زادت نسبة التغطية إلى 58.56% سنة 2011 ثم 65.27% سنة 2012؛

سنتي 2013 و2014 كان العجز المسجل يبلغ 2240.2 مليار دج و3236.8 مليار دج على التوالي، غير أنه تمّ تغطية 95.19% من الأول بمبلغ 2132.5 مليار دج، و91.62% من الثاني بمبلغ 2965.6 مليار دج، وهي تمثل أعلى نسب تغطية للعجز في فترة حياة الصندوق، كما يُعتبر مبلغ التغطية لسنة 2014 الأعلى على الإطلاق؛

بزيادة العجز المسجل سنة 2015 الذي بلغ 4173.4 مليار دج تمّ تغطية 2886.5 مليار دج أي بنسبة 69.16%، ومع تقلص العجز سنة 2016 إلى 2452 مليار دج فقد تمّ تغطية 73.56% منه.

خلاصة الفصل:

إن الانتعاش في الإيرادات العامة نتيجة إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية أدى إلى سياسة توسعية جراء الفوائض المالية المحققة في تلك الفترات منها التوسع في الإنفاق العام خاصة على المشاريع التنموية الكبرى في محاولة للتدريك وإستغلال الفرصة، وهو ما إنعكس على نفقات الموازنة العامة حيث إرتفعت إرتفاعاً هائلاً؛

وللاستغلال الأمثل لهذه الفوائض قامت السلطات الجزائرية بخلق صندوق ضبط الإيرادات الذي يُعتبر من الأدوات المستحدثة لضمان توفير السيولة التمويلية للاقتصاد ككل، ولضبط توازن الميزانية العامة وتمويل عجز الخزينة بصفة خاصة، لذا كان الصندوق كالسد المنيع الذي يحمي الاقتصاد الجزائري في حال حدوث تقلبات وتذبذبات في الإيرادات العامة أو اضطرابات أخرى.

علمة



خاتمة:

يُعتبر العجز المالي الذي تعاني منه العديد من إقتصاديات الدول من أبرز المشاكل التي أخذت حيزاً كبيراً من الإهتمام، إلا أنه مع بداية الألفية وارتفاع أسعار البترول ظهرت آلية جديدة تسمح بتحقيق التوازن في الموازنة العامة للدول وتخفيف من حدة ظاهرة دورية السياسة المالية، فمن خلال إنشاء صندوق ضبط الإيرادات بالجزائر وذلك لتمويل عجز الموازنة العامة بصفة خاصة، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة، يمكن القول أن الصندوق نجح في تسديد المديونية الخارجية للجزائر وكذا تمويل عجز الموازنة العامة خاصة في حالات انخفاض أسعار النفط، ومن هنا جاء هدف هذه الدراسة الذي تناول هذه الآلية وكيفية اعتمادها ضمن أدوات السياسة المالية لتحقيق التوازن المالي والحد من العجز الموازي.

نتائج الدراسة:

بعد المرور على مختلف مراحل البحث، توصلنا الى النتائج التالية:

1. تحتل السياسة المالية أهمية كبيرة من خلال الآثار التوزيعية والتخصصية لأدواتها ومنها الإنفاق العام والإيرادات العامة وأهميتهما في إيجاد التوازن الإقتصادي العام، وتتميز بالتوسع في الإنفاق العام خاصة في أوقات الإنتعاش؛
2. مؤشرات الإقتصاد الجزائري تتميز بإرتباطها وتبعيتها لقطاع المحروقات ما جعلها عرضة للتقلبات والأزمات المتتالية؛
3. سجلت الموازنة العامة في الجزائر عجزا خلال أغلب سنوات الدراسة نتيجة لإرتفاع حجم النفقات الاستثمارية العمومية والنفقات الجارية وأحيانا لإنخفاض الجباية النفطية؛
4. صندوق ضبط الإيرادات له تأثير كبير وأهمية بالغة لتحقيق التوازن المالي والتكامل الإقتصادي وتخفيف حدة الأزمات وتوفير السيولة للإقتصاد ككل؛

5. حقق صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر أهدافه الأساسية المتمثلة في: دفع المديونية الخارجية وتمويل عجز الموازنة العامة؛
6. موارد صندوق ضبط الإيرادات الجزائري غير مستقرة على المدى البعيد وفعاليتها مرهونة باستمرارية تمويله ورشادة تسييره وضرورة وضع إستراتيجية طويلة المدى؛
7. إعتقاد الجزائر على العجز المقصود من أجل تلبية إحتياجات مشاريعها التنموية وتسوية هذا العجز عن طريق صندوق ضبط الإيرادات؛

إختبار الفرضيات:

- تُعتبر أدوات السياسة المالية ذات أثر كبير ومهم في تحقيق التوازن والإستقرار الإقتصادي وبلوغ الأهداف العامة للدولة، من خلال التحكم في حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وذلك بوضع النفقات العامة عند حدود معينة ومحاولة زيادة الموارد وهو ما أثبتته النتائج 1، 2 و3، ومنه نقبل الفرضية الأولى؛
- الموازنة العامة للدولة الجزائرية إتصفت بالعجز المزمن والمستمر خلال أغلب سنوات الدراسة كما أوضحت الإحصائيات والنتائج 3، 5 و7، ومنه نقبل الفرضية الثانية؛
- يُعتبر صندوق ضبط الموارد من أدوات الاستقرار المالي، وذلك عن طريق إستخدام موارده عند حدوث أي إضطراب في الاستقرار المالي، حيث سمح بمعالجة العجز الموازي الناتج عن الصدمات المالية الخارجية والداخلية، والتخلص من المديونية، إذاً فالفرضية الثالثة صحيحة، وهو ما تدعمه النتائج 4، 5، 6 و7.

التوصيات:

- بعد القيام بالبحث ومحاولة الإلمام بغالبية حدوده، نُجمل أهم التوصيات فيما يلي:
- ☞ ضرورة إصلاح السياسة المالية وإيجاد التوازن بين ترشيد النفقات العامة وتنويع الإيرادات غير النفطية؛
 - ☞ لمعالجة العجز في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الإنفاق العام والحد من الإنفاق العام الترفي المبالغ فيه؛
 - ☞ إعادة توجيه الإنفاق العام للمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية والإستغلال الأمثل للموارد المالية والإمكانات المادية والبشرية؛
 - ☞ تنشيط دور الأسواق المالية و بورصة الجزائر لخلق بدائل وفتح آفاق جديدة؛
 - ☞ تطوير وتفعيل جهاز إدارة الضرائب وزرع وتشجيع الثقافة الضريبية وتنويعها (الزكاة مثلاً) ومحاربة التهرب الضريبي؛
 - ☞ إعادة النظر في سياسات الإعفاءات الضريبية والجمركية؛
 - ☞ تشجيع وتنويع وتطوير المنتج المحلي والإستثمارات المحلية لزيادة الصادرات والتقليل من الواردات، وتنويع الإقتصاد الوطني خارج المحروقات؛
 - ☞ إعادة النظر في أهداف الصندوق وهيكله ومجال عمله والهيئات المكلفة بتسييره على إعتبار أنه مُلك عام لكل الأجيال؛
 - ☞ وضع سياسة رشيدة لإستغلال وإستثمار موارد صندوق ضبط الإيرادات وتنميتها.
 - ☞ إنشاء مركز متخصص للافصاح والتزويد بالاحصائيات والمعلومات.

آفاق الدراسة:

هناك عدة جوانب لم تفسح لنا الفرصة لدراستها والتي نرجوا أن نتطرق إليها في المستقبل، أو أن تكون عناوين لدراسات مستقبلية لكل من يهمله هذا الحقل العلمي، ومن أبرز المواضيع:

- دور صندوق ضبط الإيرادات في معالجة بعض الظواهر الاقتصادية كالتضخم والبطالة؛
- آفاق صندوق ضبط الإيرادات في ظل عصر ما بعد النفط؛
- إمكانية تعزيز الاستثمارات باستخدام صندوق ضبط الإيرادات وتحقيق التنمية المستدامة.



المصادر والمراجع



أولاً: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1. الوادي حمود حسين وعزام زكريا أحمد ، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000؛
2. حسين الخياط عدنان وآخرون، إقتصاديات الموازنة العامة، الجزء الأول، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016؛
3. حسن إبراهيم متولي إبراهيم المغربي، الآثار الإقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والإقتصادي الوضعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010؛
4. كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى؛
5. عبد الواحد السيد عطية، دور السياسة المالية في تحقيق: التنمية الإقتصادية، التوزيع العادل للدخول والتنمية الإجتماعية، دار النهضة العربية، مصر، 1993؛
6. عدلي ناشد سوزي، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000؛
7. عثمان سعيد عبدالعزيز، مقدمة في الإقتصاد العام (مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003؛
8. قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003؛

II. أطروحات دكتوراه وماجستير

9. بوعلام ولهي، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة -حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الموسم الجامعي 2012؛

10. دردوري لحسن، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014؛
11. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، 2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005؛
12. معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، 2015؛
13. فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012؛
14. شليق عبد الجليل، إستخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر 1990-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012؛

III. ملتقيات ومجلات

15. بن رمضان أنيسة، (تطائير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، العدد9، 2015؛
16. زواق الحسين، (فعالية السياسة الضريبية في توجيه الإستثمار لتحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر)، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد15، 2016؛

17. لطرش ذهبية، (دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والإقتصادية العالمية)، مداخلة في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف؛
18. قدي عبد المجيد، (الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد6، السداسي الأول، 2009؛
19. شرياق رفيق، (ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية)، المؤتمر الوطني " الحوكمة والترشيد الإقتصادي رهان إستراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درارية-الوادي، الجزائر، 2016؛

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

20. Mary Porter Peschka, The Role of the private sector in fragile and conflict-affected states, from world development report, 2011؛

ثالثا: مواقع الأنترنت

21. معهد الصناديق السيادية: <http://www.swfinstitute.org> ؛
22. بنك الجزائر : <http://www.bank-of-algeria.dz> ؛
23. وزارة المالية: <http://www.mfdgi.gov.dz>.

حق



الاهل



TABLEAU 8 : SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR

	2002	2003	2004	2005	2006
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	1 603,2	1 974,4	2 229,7	3 082,6	3 582,3
Recettes des hydrocarbures*	1 007,9	1 350,0	1570,7	2 352,7	2 799,0
dont : Fonds de Régulation des Recettes brut	26,5	448,9	623,5	1 368,8	1 798,0
Fonds de Régulation des Recettes net	26,5	292,9	153,2	1 121,0	1 088,4
Recettes hors-hydrocarbures	595,1	624,3	652,5	724,2	783,0
Recettes fiscales	482,9	524,9	580,4	640,4	674,8
Impôts sur les revenus et les bénéfices	112,2	127,9	148,0	168,1	228,9
Impôts sur les biens et services	223,4	233,9	274,0	308,8	315,8
Droits de douane	128,4	143,8	138,8	143,9	107,7
Enregistrement et timbres	18,9	19,3	19,6	19,6	22,4
Recettes non-fiscales	112,2	99,4	72,1	83,8	108,2
Dividendes de la Banque d'Algérie	37,6	42,1	30,0	48,7	75,3
Droits	74,6	57,3	42,1	35,1	32,9
Dons	0,2	0,1	6,5	5,7	0,3
Total dépenses budgétaires	1 550,6	1 690,2	1 891,8	2 052,0	2 428,5
Dépenses courantes	975,6	1 122,8	1 251,1	1 245,1	1 436,3
Dépenses de personnel	301,1	329,9	391,4	418,5	445,0
Pensions des Moudjahidine	74,0	63,2	69,2	79,8	91,0
Matériels et fournitures	69,8	58,8	71,7	76,0	92,6
Transferts courants	387,7	556,9	633,6	597,6	739,1
dont: Services de l'Administration	133,6	161,4	176,5	187,5	215,2
Intérêts sur la dette publique	143,0	114,0	85,2	73,2	68,6
Dépenses en capital	575,0	567,4	640,7	806,9	992,2
Solde budgétaire	52,6	284,2	337,9	1 030,6	1 153,8
Solde des comptes spéciaux	-11,2	186,9	109,9	-129,0	0,7
Prêts nets du Trésor	30,9	32,6	11,8	5,2	62,0
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainissement	10,5	438,5	436,0	896,4	1 092,5
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	153,5	552,5	521,2	969,6	1 161,1
Solde global	10,5	438,5	436,0	896,4	1 092,5
Financement	-10,5	-438,5	-436,0	-896,4	-1 092,5
Bancaire	31,6	-209,2	-412,4	-1 002,2	-976,9
Non bancaire	32,8	-138,4	29,6	221,5	48,9
Extérieur	-74,9	-90,9	-53,2	-115,7	-164,5

Source : Direction Générale du Trésor

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

* Y compris la dividende de la compagnie pétrolière



TABLEAU 10 : DEPENSES DE L'ADMINISTRATION CENTRALE

	2002	2003	2004	2005	2006
	(En milliards de dinars)				
Dépenses budgétaires	1 550,6	1 690,2	1 891,8	2 052,0	2 428,5
Dépenses courantes	975,6	1 122,8	1 251,1	1 245,1	1 436,3
Dépenses de personnel *	301,1	329,9	391,4	418,5	445,0
Traitements, salaires et allocations	294,8	324,5	386,9	416,4	445,0
Autres	6,3	5,4	4,5	2,1	0,0
Pensions des Moudjahidine	74,0	63,2	69,2	79,8	91,0
Matériels et fournitures	69,8	58,8	71,7	76,0	92,6
Services de l'administration	133,6	161,4	176,5	187,5	215,2
Hôpitaux	49,2	59,3	63,2	61,7	73,4
Autres (Etablis. publics à caract. admin.)	84,4	102,1	113,3	125,8	141,8
Transferts courants	254,1	395,5	457,1	410,1	523,9
Actions éducatives et culturelles	6,9	8,9	10,1	13,2	15,9
Fonds de calamité naturelle	0,6	3,0	5,5	1,3	0,7
Subventions sur produits alimentaires	0,5	0,3	1,0	1,5	2,8
Fonds spécial de solidarité nationale	2,4	1,8	5,6	4,6	3,7
Bonification d'intérêts	1,0	1,7	1,0	0,8	0,6
Fonds de Soutien : Emploi de jeunes		2,3	7,8	4,0	5,5
Autres transferts	242,7	377,5	426,1	384,7	494,7
Intérêts sur la dette publique	143,0	114,0	85,2	73,2	68,6
Dépenses en capital	575,0	567,4	640,7	806,9	992,2
Prêts nets du Trésor	30,9	32,6	11,8	5,2	62,0
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Total:	1 581,5	1 722,8	1 903,6	2 057,2	2 490,5
	(En pourcentage du total des dépenses)				
Dépenses budgétaires	98,0	98,1	99,4	99,7	97,5
Dépenses courantes	61,7	65,2	65,7	60,5	57,7
Dépenses de personnel	19,0	19,1	20,6	20,3	17,9
Traitements et salaires	18,6	18,8	20,3	20,2	17,9
Matériels et fournitures	4,4	3,4	3,8	3,7	3,7
Services de l'administration	8,4	9,4	9,3	9,1	8,6
Intérêts sur la dette publique	9,0	6,6	4,5	3,6	2,8
Dépenses en capital	36,4	32,9	33,7	39,2	39,8
Prêts nets du Trésor	2,0	1,9	0,6	0,3	2,5
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0

Source : Direction Générale du Trésor

* Traitements et salaires + retraite et rente + versement forfaitaire



**TABLEAU 11 : DETTE PUBLIQUE INTERIEURE
DE L'ADMINISTRATION CENTRALE**

	2002	2003	2004	2005	2006
Total dette intérieure	982,5	981,8	1 000,0	1 038,9	1 847,3
Dette courante	107,7	220,5	280,5	351,1	403,3
Bons du trésor et titres assimilés	55,9	159,5	189,7	240,4	281,8
Autres	51,8	61,0	90,8	110,7	121,5
Dette d'assainissement	874,8	761,3	719,5	687,8	1 444,0
Crédits à long terme de la Banque d'Algérie	131,8	124,5	117,2	109,4	101,4
Avance exceptionnelle de la Banque d'Algérie **					627,8
Créances rachetées *	661,2	557,2	554,5	523,2	663,6
Entreprises publiques, EPIC & agro-industrie	202,9	158,0			
Dette d'assainissement complémentaire	297,0	247,4			
OPGI	144,9	136,8			
Dette des agriculteurs	14,2	13,5			
Bons de solidarité	0,0	0,0			
Obligations de la CNAC	2,2	1,5			
Mise à niveau des fonds propres des banques	25,2	25,2	25,2	55,2	51,2
Bons (CNR)	37,0	33,9		0,0	0,0
Bons (CNAS)	19,6	20,5	22,6	0,0	0,0
Pour mémoire :					
Dette intérieure en pourcentage du PIB	21,6	18,6	16,3	13,9	22,0
PIB	4 541,9	5 266,8	6 127,5	7 498,6	8 391,0

Source : Direction Générale du Trésor

* Rachats de créances fin 2005 (54,5 milliards de DA) non compris dans le total de 2005 mais de 2006

** Remboursement par anticipation de l'avance exceptionnelle de la BA (64,970 mds de DA) enregistré en janvier 2007



**TABLEAU 8 : SITUATION DES OPERATIONS
DU TRESOR**

	2004	2005	2006	2007	2008
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	2 229,7	3 082,6	3 639,8	3 687,8	5 111,0
Recettes des hydrocarbures*	1 570,7	2 352,7	2 799,0	2 796,8	4 088,6
dont : Fonds de Régulation des Recettes brut	623,5	1 368,8	1 798,0	1 738,8	2 288,2
Fonds de Régulation des Recettes net	153,2	1 121,0	1 088,4	284,5	1 064,5
Recettes hors hydrocarbures	652,5	724,2	840,5	883,1	1 022,1
Recettes fiscales	580,4	640,4	720,8	766,7	895,4
Impôts sur les revenus et les bénéfices	148,0	168,1	241,2	258,1	309,6
Impôts sur les biens et services	274,0	308,8	341,3	347,4	402,9
Droits de douane	138,8	143,9	114,8	133,1	153,2
Enregistrement et timbres	19,6	19,6	23,5	28,1	29,7
Recettes non fiscales	72,1	83,8	119,7	116,4	126,7
Dividendes de la Banque d'Algérie	30,0	48,7	75,3	41,0	22,5
Droits	42,1	35,1	44,4	75,4	104,2
Dons	6,5	5,7	0,3	7,9	0,3
Total dépenses budgétaires	1 891,8	2 052,0	2 453,0	3 108,5	4 175,7
Dépenses courantes	1 251,1	1 245,1	1 437,9	1 673,9	2 227,3
Dépenses de personnel	391,4	418,5	447,8	526,2	692,1
Pensions des Moudjahidine	69,2	79,8	92,5	101,6	101,3
Matériels et fournitures	71,7	76,0	95,7	93,8	81,7
Transferts courants	633,6	597,6	733,3	871,8	1 291,0
dont: Services de l'Administration	176,5	187,5	215,6	273,0	355,4
Intérêts sur la dette publique	85,2	73,2	68,6	80,5	61,2
Dépenses en capital	640,7	806,9	1 015,1	1 434,6	1 948,4
Solde budgétaire	337,9	1 030,6	1 186,8	579,3	935,3
Solde des comptes spéciaux	109,9	-129,0	-4,1	18,8	29,6
Prêts nets du Trésor	11,8	5,2	32,1	141,3	129,0
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainissement	436,0	896,4	1 150,6	456,8	835,9
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0	0,0
Solde primaire 1/	521,2	969,6	1 219,2	537,3	897,1
Solde global	436,0	896,4	1 150,6	456,8	835,9
Financement	-436,0	-896,4	-1 150,6	-456,8	-835,9
Bancaire	-412,4	-1 002,2	-976,9	-553,0	-1 360,6
Non bancaire	29,6	221,5	-15,0	206,9	528,6
Extérieur	-53,2	-115,7	-158,7	-110,7	-3,9

Source : Direction Générale du Trésor

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

* Y compris la dividende de la compagnie pétrolière



TABLEAU 10 : DEPENSES DE L'ADMINISTRATION CENTRALE

	2004	2005	2006	2007	2008
	(En milliards de dinars)				
Dépenses budgétaires	1 891,8	2 052,0	2 453,0	3 108,5	4 175,7
Dépenses courantes	1 251,1	1 245,1	1 437,9	1 673,9	2 227,3
Dépenses de personnel *	391,4	418,5	447,8	526,2	692,1
Traitements, salaires et allocations	386,9	416,4	447,8	526,2	692,1
Autres	4,5	2,1	0,0	0,0	0,0
Pensions des Moudjahidine	69,2	79,8	92,5	101,6	101,3
Matériels et fournitures	71,7	76,0	95,7	93,8	81,7
Services de l'administration	176,5	187,5	215,6	273,1	355,4
Hôpitaux	63,2	61,7	73,5	107,9	151,5
Autres (Établis. publics à caract. Admin..)	113,3	125,8	142,1	165,2	203,9
Transferts courants hors services Admin..	457,1	410,1	517,7	598,7	935,6
Actions éducatives et culturelles	10,1	13,2	15,6	19,3	15,1
Fonds de calamité naturelle	5,5	1,3	0,8	1,1	0,7
Subventions sur produits alimentaires	1,0	1,5	2,9	5,6	0,8
Fonds spécial de solidarité nationale	5,6	4,6	5,2	8,6	3,0
Bonification d'intérêts	1,0	0,8	0,6	0,6	0,5
Fonds de Soutien : Emploi de jeunes	7,8	4,0	5,5	5,5	5,5
Autres transferts	426,1	384,7	487,1	558,0	910,0
Intérêts sur la dette publique	85,2	73,2	68,6	80,5	61,2
Dépenses en capital	640,7	806,9	1 015,1	1 434,6	1 948,4
Prêts nets du Trésor	11,8	5,2	32,1	141,3	129,0
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Total:	1 903,6	2 057,2	2 485,1	3 249,8	4 304,7
	(En pourcentage du total des dépenses)				
Dépenses budgétaires	99,4	99,7	98,7	95,7	97,0
Dépenses courantes	65,7	60,5	57,9	51,5	51,7
Dépenses de personnel	20,6	20,3	18,0	16,2	16,1
Traitements et salaires	20,3	20,2	18,0	16,2	16,1
Matériels et fournitures	3,8	3,7	3,9	2,9	1,9
Services de l'administration	9,3	9,1	8,7	8,4	8,3
Intérêts sur la dette publique	4,5	3,6	2,8	2,5	1,4
Dépenses en capital	33,7	39,2	40,8	44,1	45,3
Prêts nets du Trésor	0,6	0,3	1,3	4,3	3,0
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0

Source : Direction Générale du Trésor

* Traitements et salaires + retraite et rente + versement forfaitaire



TABLEAU 8 : SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR

	2008	2009	2010	2011	2012
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	5 190,5	3 676,0	4 392,9	5 790,1	6 411,3
Recettes des hydrocarbures*	4 088,6	2 412,7	2 905,0	3 979,7	4 184,0
dont : Fonds de Régulation des Recettes k	2 288,2	400,7	1 318,3	2 300,3	2 535,0
Fonds de Régulation des Recettes l	1 064,5	36,4	526,4	538,9	251,7
Recettes hors hydrocarbures	1 101,8	1 263,3	1 487,8	1 810,4	2 227,2
Recettes fiscales	965,2	1 146,6	1 298,0	1 527,1	1 984,3
Impôts sur les revenus et les bénéfices	331,5	462,1	561,7	684,7	885,9
Impôts sur les biens et services	435,2	478,5	514,7	572,6	684,8
Droits de douane	164,9	170,2	181,9	222,4	355,2
Enregistrement et timbres	33,6	35,8	39,7	47,4	58,4
Recettes non fiscales	136,6	116,7	189,8	283,3	242,9
Produits des domaines et autres	113,8	67,6	64,3	78,9	74,4
Dividendes de la Banque d'Algérie	22,5	48,2	121,1	137,2	115,3
Autres entreprises publiques	0,3	0,9	4,4	67,2	53,2
Dons	0,1	0,0	0,1	0,0	0,1
Total dépenses budgétaires	4 191,0	4 246,3	4 466,9	5 853,6	7 169,9
Dépenses courantes	2 217,7	2 300,0	2 659,0	3 879,2	4 935,9
Dépenses de personnel **	838,7	910,9	1 212,6	1 774,7	1 955,7
Pensions des Moudjahidine	103,0	130,7	151,3	163,2	193,0
Matériels et fournitures	111,7	112,5	121,7	129,7	120,7
Transferts courants	1 102,9	1 108,5	1 140,2	1 773,9	2 620,3
dont : Services de l'Administration	360,8	412,5	513,3	786,1	867,1
Intérêts sur la dette publique	61,4	37,4	33,2	37,7	46,1
Dépenses en capital	1 973,3	1 946,3	1 807,9	1 974,4	2 234,0
Solde budgétaire	999,5	-570,3	-74,0	-63,5	-758,6
Solde des comptes spéciaux	31,2	-4,3	34,7	24,1	79,1
Prêts nets du Trésor	123,8	138,5	138,9	129,2	66,7
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainiss	906,9	-713,1	-178,2	-168,6	-746,1
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	968,3	-675,7	-145,0	-130,9	-700,0
Solde global	906,9	-713,1	-178,2	-168,6	-746,1
Financement	-906,9	713,1	178,2	168,6	746,1
Bancaire	-1 410,9	57,1	-430,5	-558,7	-254,8
Non bancaire	508,2	655,3	608,0	728,1	1 003,4
Extérieur	-4,2	0,7	0,7	-0,8	-2,5

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

* Y compris la dividende versée par la compagnie nationale des hydrocarbures

** Rémunérations, pensions, allocations, rentes d'accident de travail et cotisations y afférentes

Source : Direction Générale du Trésor



TABLEAU 10 : DEPENSES DE L'ADMINISTRATION CENTRALE

	2008	2009	2010	2011	2012
	(En milliards de dinars)				
Dépenses budgétaires	4 191,0	4 246,3	4 466,9	5 853,6	7 169,9
Dépenses courantes	2 217,7	2 300,0	2 659,0	3 879,2	4 935,9
Dépenses de personnel *	838,7	910,9	1 212,6	1 774,7	1 955,7
Traitements, salaires et allocations	711,0	746,6	1 005,3	1 488,7	1 613,6
Cotisations sur salaires	127,7	164,3	207,3	306,0	342,1
Autres	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Pensions des Moudjahidine	103,0	130,7	151,3	163,2	193,0
Matériels et fournitures	111,7	112,5	121,7	129,7	120,7
Services de l'administration	360,8	412,5	513,2	786,1	867,1
Hôpitaux	151,5	176,0	197,2	363,9	445,9
Autres (Établis. publics à caract. Admin)	209,3	236,5	316,0	422,2	421,2
Transferts courants hors services Admin.	742,1	696,0	627,0	987,8	1 753,3
Actions éducatives et culturelles	24,3	24,5	30,0	24,2	25,4
Fonds de calamité naturelle	0,9	1,0	0,6	0,1	0,0
Subventions sur produits alimentaires	0,8	14,3	6,3	4,8	3,5
Fonds spécial de solidarité nationale*	6,5	8,3	9,5	9,2	9,2
Bonification d'intérêts	0,5	2,6	6,2	5,1	29,6
Fonds de Soutien : Emploi de jeunes	5,5	16,6	13,8	43,2	76,5
Autres transferts	703,6	628,7	560,6	901,2	1 609,1
Intérêts sur la dette publique	61,4	37,4	33,2	37,7	46,1
Dépenses en capital	1 973,3	1 946,3	1 807,9	1 974,4	2 234,0
Prêts nets du Trésor	123,8	138,5	138,9	129,2	66,7
Solde des comptes d'affectation	-31,2	4,3	-34,7	-24,1	-79,1
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Total de dépenses:	4 283,6	4 389,1	4 571,1	5 958,7	7 157,5
	(En pourcentage du total des dépenses)				
Dépenses budgétaires	97,8	96,7	97,7	98,2	100,2
Dépenses courantes	51,8	52,4	58,2	65,1	69,0
Dépenses de personnel	19,6	20,8	26,5	29,8	27,3
Traitements et salaires	16,6	17,0	22,0	24,6	22,5
Matériels et fournitures	2,6	2,6	2,7	2,2	1,7
Services de l'administration	8,4	9,4	11,2	13,2	12,1
Intérêts sur la dette publique	1,4	0,9	0,7	0,6	0,6
Dépenses en capital	46,1	44,3	39,6	33,1	31,2
Prêts nets du Trésor	2,9	3,2	3,0	2,2	0,9
Solde des comptes d'affectation	-0,7	0,1	-0,8	-0,4	-1,1
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Total de dépenses	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

* Solidarité nationale + Fonds de compensation

Source : Direction Générale du Trésor



TABLEAU 7 : SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR

	2009	2010	2011	2012	2013
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	3 676,0	4 392,9	5 790,1	6 339,3	5 940,9
Recettes des hydrocarbures*	2 412,7	2 905,0	3 979,7	4 184,3	3 678,1
Fonds de Régulation des Recettes flux brut	400,7	1 318,3	2 300,3	2 535,3	2 062,2
Fonds de Régulation des Recettes net	36,4	526,4	538,9	252,0	-70,2
Recettes hors hydrocarbures	1 263,3	1 487,8	1 810,4	2 155,0	2 262,8
Recettes fiscales	1 146,6	1 298,0	1 527,1	1 908,6	2 018,5
Impôts sur les revenus et les bénéfices	482,1	561,7	684,7	862,3	817,0
Impôts sur les biens et services	478,5	514,7	572,6	652,0	737,5
Produits des douanes	170,2	181,9	222,4	338,2	402,3
Enregistrement et timbres	35,8	39,7	47,4	56,1	81,7
Recettes non fiscales	116,7	189,8	283,3	246,4	244,3
Produits des domaines et autres	67,6	64,3	78,9	77,9	79,7
Dividendes de la Banque d'Algérie	48,2	121,1	137,2	115,3	112,1
Autres entreprises publiques	0,9	4,4	67,2	53,2	52,5
Dons	0,0	0,1	0,0	0,0	0,0
Total dépenses budgétaires	4 246,3	4 466,9	5 853,6	7 058,1	6 092,1
Dépenses courantes	2 300,0	2 659,0	3 879,2	4 782,6	4 204,3
Dépenses de personnel**	910,9	1 212,6	1 774,7	1 988,4	1 833,0
Pensions des Moudjahidine	130,7	151,3	163,2	185,3	226,5
Matériels et fournitures	112,5	121,7	129,7	135,2	116,1
Transferts courants	1 108,5	1 140,2	1 773,9	2 431,7	1 984,5
dont Services de l'Administration	412,5	513,3	786,1	786,7	699,1
Intérêts sur la dette publique	37,4	33,2	37,7	42,0	44,2
Dépenses en capital	1 946,3	1 807,9	1 974,4	2 275,5	1 887,8
Solde budgétaire	-570,3	-74,0	-63,5	-718,8	-151,2
Solde des comptes spéciaux	-4,3	34,7	24,1	74,6	33,5
Prêts nets du Trésor	138,5	138,9	129,2	66,7	130,5
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainissement	-713,1	-178,2	-168,6	-710,9	-248,2
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	-675,7	-145,0	-130,9	-668,9	-204,0
Solde global	-713,1	-178,2	-168,6	-710,9	-248,2
Financement	713,1	178,2	168,6	710,9	248,3
Bancaire	57,1	-430,5	-558,7	-254,8	-235,7
Non bancaire	655,3	608,0	728,1	967,9	486,3
Extérieur	0,7	0,7	-0,8	-2,4	-2,3

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

* Y compris la dividende versée par la compagnie nationale des hydrocarbures

** Rémunérations, pensions, allocations, rentes d'accident de travail et cotisations y afférentes

Source : Direction Générale du Trésor



TABLEAU 9 : DEPENSES DE L'ADMINISTRATION CENTRALE

	2009	2010	2011	2012	2013
	(En milliards de dinars)				
Dépenses budgétaires	4 246,3	4 466,9	5 853,6	7 058,1	6 092,1
Dépenses courantes	2 300,0	2 659,0	3 879,2	4 782,6	4 204,3
Dépenses de personnel *	910,9	1 212,6	1 774,7	1 988,4	1 850,0
Traitements, salaires et allocations	746,6	1 005,3	1 468,7	1 638,6	1 499,8
Cotisations sur salaires	164,3	207,3	306,0	349,8	350,2
Autres	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Pensions des Moudjahidine	130,7	151,3	163,2	185,3	226,5
Matériels et fournitures	112,5	121,7	129,7	135,2	116,1
Services de l'administration	412,5	513,2	786,1	786,7	699,1
Hôpitaux	176,0	197,2	363,9	360,3	308,4
Autres (Étab. publics à caract. Administr.)	236,5	316,0	422,2	426,4	390,7
Transferts courants hors services Administr.	696,0	627,0	987,8	1 645,0	1 268,4
Actions éducatives et culturelles	24,5	30,0	24,2	25,9	30,5
Fonds de calamité naturelle	1,0	0,6	0,1	0,0	0,0
Subventions sur produits alimentaires	14,3	6,3	4,8	3,5	2,2
Fonds spécial de solidarité nationale*	8,3	9,5	9,2	10,0	7,5
Bonification d'intérêts	2,6	6,2	5,1	29,6	46,5
Fonds de Soutien : Emploi de jeunes	16,6	13,8	43,2	76,5	43,3
Autres transferts	628,7	560,6	901,2	1 499,5	1 138,4
Intérêts sur la dette publique	37,4	33,2	37,7	42,0	44,2
Dépenses en capital	1 946,3	1 807,9	1 874,4	2 275,5	1 887,8
Prêts nets du Trésor	138,5	138,9	129,2	66,7	130,5
Solde des comptes d'affectation	4,3	-34,7	-24,1	-74,8	-33,5
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Total de dépenses:	4 389,1	4 571,1	5 958,7	7 050,2	6 189,1
	(En pourcentage du total des dépenses)				
Dépenses budgétaires	96,7	97,7	98,2	100,1	98,4
Dépenses courantes	52,4	58,2	65,1	67,8	67,9
Dépenses de personnel	20,8	26,5	29,8	28,2	29,9
Traitements et salaires	17,0	22,0	24,6	23,2	24,2
Matériels et fournitures	2,6	2,7	2,2	1,9	1,9
Services de l'administration	9,4	11,2	13,2	11,2	11,3
Intérêts sur la dette publique	0,9	0,7	0,6	0,6	0,7
Dépenses en capital	44,3	39,6	33,1	32,3	30,5
Prêts nets du Trésor	3,2	3,0	2,2	0,9	2,1
Solde des comptes d'affectation	0,1	-0,8	-0,4	-1,1	-0,5
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Total de dépenses	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

* Solidarité nationale + Fonds de compensation

Source : Direction Générale du Trésor



TABLEAU 7 : SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR

	2010	2011	2012	2013	2014
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	4 392,9	5 790,1	6 339,3	5 957,5	5 719,0
Recettes des hydrocarbures*	2 905,0	3 979,7	4 184,3	3 678,1	3 388,3
Fonds de Régulation des Recettes flux brut	1 318,3	2 300,3	2 535,3	2 082,2	1 810,6
Fonds de Régulation des Recettes net	526,4	538,9	252,0	-70,2	-1 155,0
Recettes hors hydrocarbures	1 487,8	1 810,4	2 155,0	2 279,4	2 330,6
Recettes fiscales	1 298,0	1 527,1	1 908,6	2 031,0	2 078,7
Impôts sur les revenus et les bénéfiques	561,7	684,7	862,3	823,1	875,7
Impôts sur les biens et services	514,7	572,6	652,0	741,6	763,9
Produits des douanes	181,9	222,4	338,2	403,8	369,2
Enregistrement et timbres	39,7	47,4	56,1	62,5	69,9
Recettes non fiscales	189,8	283,3	246,4	248,4	251,9
Produits des domaines et autres	64,3	78,9	77,9	83,7	69,5
Dividendes de la Banque d'Algérie	121,1	137,2	115,3	112,1	122,7
Autres entreprises publiques	4,4	67,2	53,2	52,6	59,7
Dons	0,1	0,0	0,0	0,0	0,1
Total dépenses budgétaires	4 466,9	5 853,6	7 058,1	6 024,1	6 980,2
Dépenses courantes	2 859,0	3 879,2	4 782,8	4 131,5	4 486,3
Dépenses de personnel **	1 212,6	1 774,7	1 988,4	1 855,3	1 986,6
Pensions des Moudjahidine	151,3	163,2	185,3	226,5	217,8
Matériels et fournitures	121,7	129,7	135,2	149,1	139,4
Transferts courants	1 140,2	1 773,9	2 431,7	1 856,4	2 102,9
dont: Services de l'Administration	513,3	786,1	786,7	709,4	736,0
Intérêts sur la dette publique	33,2	37,7	42,0	44,2	39,6
Dépenses en capital	1 807,9	1 974,4	2 275,5	1 892,6	2 493,9
Solde budgétaire	-74,0	-63,5	-718,8	-66,6	-1 261,2
Solde des comptes spéciaux	34,7	24,1	74,6	53,4	20,6
Prêts nets du Trésor	138,9	129,2	66,7	130,5	83,0
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainissement	-178,2	-168,6	-710,9	-143,7	-1 323,6
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	-145,0	-130,9	-668,9	-99,5	-1 284,0
Solde global	-178,2	-168,6	-710,9	-143,7	-1 323,6
Financement	178,2	168,6	710,9	143,7	1 323,6
Bancaire	-430,5	-558,7	-200,5	-235,7	1 142,9
Non bancaire	608,0	728,1	913,8	381,6	183,6
Extérieur	0,7	-0,8	-2,4	-2,2	-2,9

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

* Y compris la dividende versée par la compagnie nationale des hydrocarbures

** Rémunérations, pensions, allocations, rentes d'accident de travail et cotisations y afférentes

Source : Direction Générale du Trésor



TABLEAU 9 : DEPENSES DE L'ADMINISTRATION CENTRALE

	2010	2011	2012	2013	2014
	(En milliards de dinars)				
Dépenses budgétaires	4 466,9	5 853,6	7 058,1	6 024,2	6 980,2
Dépenses courantes	2 659,0	3 879,2	4 782,8	4 131,6	4 486,3
Dépenses de personnel *	1 212,8	1 774,7	1 988,4	1 855,3	1 986,6
Traitements, salaires et allocations	1 005,3	1 468,7	1 638,8	1 498,9	1 626,5
Cotisations sur salaires	207,3	306,0	349,8	356,4	360,1
Autres	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Pensions des Moudjahidine	151,3	183,2	185,3	226,5	217,8
Matériels et fournitures	121,7	129,7	135,2	149,1	139,4
Services de l'administration	513,2	786,1	786,7	709,4	736,0
Hôpitaux	197,2	363,9	360,3	308,4	308,6
Autres (Étab. publics à caract. Administ.)	316,0	422,2	426,4	401,0	427,4
Transferts courants hors services Administ	627,0	987,8	1 645,0	1 147,1	1 366,9
Actions éducatives et culturelles	30,0	24,2	25,9	31,6	31,1
Fonds de calamité naturelle	0,6	0,1	0,0	0,0	0,0
Subventions sur produits alimentaires	6,3	4,8	3,5	2,2	2,5
Fonds spécial de solidarité nationale*	9,5	9,2	10,0	8,1	10,0
Bonification d'intérêts	6,2	5,1	29,8	46,5	128,9
Fonds de Soutien : Emploi de jeunes	13,8	43,2	76,5	43,3	58,7
Autres transferts	560,6	901,2	1 499,5	1 015,4	1 135,7
Intérêts sur la dette publique	33,2	37,7	42,0	44,2	39,6
Dépenses en capital	1 807,9	1 974,4	2 275,5	1 892,6	2 493,9
Prêts nets du Trésor	138,9	129,2	66,7	130,5	83,0
Solde des comptes d'affectation	-34,7	-24,1	-74,6	-53,3	-20,6
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Total de dépenses:	4 571,1	5 958,7	7 050,2	6 101,4	7 042,6
	(En pourcentage du total des dépenses)				
Dépenses budgétaires	97,7	98,2	100,1	98,7	99,1
Dépenses courantes	58,2	65,1	67,8	67,7	63,7
Dépenses de personnel	26,5	29,8	28,2	30,4	28,2
Traitements et salaires	22,0	24,6	23,2	24,6	23,1
Matériels et fournitures	2,7	2,2	1,9	2,4	2,0
Services de l'administration	11,2	13,2	11,2	11,6	10,5
Intérêts sur la dette publique	0,7	0,6	0,6	0,7	0,6
Dépenses en capital	39,6	33,1	32,3	31,0	35,4
Prêts nets du Trésor	3,0	2,2	0,9	2,1	1,2
Solde des comptes d'affectation	-0,8	-0,4	-1,1	-0,9	-0,3
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	1,0
Total de dépenses	100,0	100,0	100,0	100,0	101,0

* Solidarité nationale + Fonds de compensation

Source : Direction Générale du Trésor



TABLEAU 7 : SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR

	2011	2012	2013	2014	2015
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	5 790,1	6 339,3	5 957,5	5 738,4	5 103,1
Recettes des hydrocarbures*	3 979,7	4 184,3	3 878,1	3 388,4	2 373,5
Fonds de Régulation des Recettes flux brut	2 300,3	2 535,3	2 062,2	1 810,6	550,5
Fonds de Régulation des Recettes net	538,9	252,0	-70,2	-1 155,0	-2 336,0
Recettes hors hydrocarbures	1 810,4	2 155,0	2 279,4	2 349,9	2 729,6
Recettes fiscales	1 527,1	1 908,6	2 031,0	2 091,4	2 354,7
Impôts sur les revenus et les bénéfiques	684,7	862,3	823,1	881,2	1 034,5
Impôts sur les biens et services	572,6	852,0	741,8	768,5	824,3
Produits des douanes	222,4	338,2	403,8	370,9	411,2
Enregistrement et timbres	47,4	56,1	82,5	70,8	84,7
Recettes non fiscales	283,3	246,4	248,4	258,5	374,9
Produits des domaines et autres	78,9	77,9	83,7	76,0	247,5
Dividendes de la Banque d'Algérie	137,2	115,3	112,1	122,7	88,7
Autres entreprises publiques	67,2	53,2	52,6	59,8	38,7
Dons	0,0	0,0	0,0	0,1	0,0
Total dépenses budgétaires	5 853,6	7 058,1	6 024,1	6 995,7	7 656,3
Dépenses courantes	3 879,2	4 782,6	4 131,5	4 494,3	4 817,0
Dépenses de personnel **	1 774,7	1 988,4	1 855,3	2 007,2	2 170,9
Pensions des Moudjahidine	163,2	185,3	226,5	218,4	223,0
Matériels et fournitures	129,7	135,2	149,1	161,9	179,7
Transferts courants	1 773,9	2 431,7	1 856,4	2 069,0	2 000,8
dont: Services de l'Administration	786,1	786,7	709,4	736,0	730,2
Intérêts sur la dette publique	37,7	42,0	44,2	37,8	42,6
Dépenses en capital	1 974,4	2 275,5	1 892,6	2 501,4	3 038,3
Solde budgétaire	-63,5	-718,8	-66,6	-1 257,3	-2 553,2
Solde des comptes spéciaux	24,1	74,6	53,4	-27,7	60,7
Prêts nets du Trésor	129,2	66,7	130,5	90,3	129,2
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainissement	-168,6	-710,9	-143,7	-1 375,3	-2 621,7
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	-130,9	-668,9	-99,5	-1 337,5	-2 579,1
Solde global	-168,6	-710,9	-143,7	-1 375,3	-2 621,7
Financement	168,6	710,9	143,7	1 375,3	2 621,7
Bancaire + Fonds de régulation des recettes	-558,7	-200,5	-95,2	1 173,7	2 489,1
Non bancaire	728,1	913,8	241,1	204,0	135,9
Extérieur	-0,8	-2,4	-2,2	-2,4	-3,3

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

* Y compris le dividende versé par la compagnie nationale des hydrocarbures

** Rémunérations, pensions, allocations, rentes d'accident de travail et cotisations y afférentes

Source : Direction Générale du Trésor



TABLEAU 9 : DEPENSES DE L'ADMINISTRATION CENTRALE

	2011	2012	2013	2014	2015
	(En milliards de dinars)				
Dépenses budgétaires	5 853,6	7 058,1	6 024,2	6 995,7	7 656,3
Dépenses courantes	3 879,2	4 782,6	4 131,6	4 494,3	4 617,0
Dépenses de personnel *	1 774,7	1 988,4	1 855,3	2 007,2	2 170,9
Traitements, salaires et allocations	1 488,7	1 638,8	1 498,9	1 643,5	1 803,6
Cotisations sur salaires	306,0	349,8	356,4	363,7	367,3
Autres	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Pensions des Moudjahidine	163,2	185,3	226,5	218,4	223,0
Matériels et fournitures	129,7	135,2	149,1	161,9	179,7
Services de l'administration	786,1	786,7	709,4	736,0	730,2
Hôpitaux	363,9	360,3	308,4	308,6	316,3
Autres (Étab. publics à caract. Administ.)	422,2	426,4	401,0	427,4	413,9
Transferts courants hors services Administ	987,8	1 645,0	1 147,1	1 333,0	1 270,6
Actions éducatives et culturelles	24,2	25,9	31,6	33,2	37,4
Fonds de calamité naturelle	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0
Engagements internes et externes	4,8	3,5	2,2	2,5	0,6
Fonds spécial de solidarité nationale*	9,2	10,0	8,1	10,1	9,2
Bonification d'intérêts	5,1	29,6	46,5	128,9	94,1
Fonds de Soutien : Emploi de jeunes	43,2	76,5	43,3	56,9	43,3
Autres transferts	901,2	1 499,5	1 015,4	1 101,4	1 086,0
Intérêts sur la dette publique	37,7	42,0	44,2	37,8	42,6
Dépenses en capital	1 974,4	2 275,5	1 892,6	2 501,4	3 039,3
Prêts nets du Trésor	129,2	66,7	130,5	90,2	129,2
Solde des comptes d'affectation	-24,1	-74,6	-53,4	27,7	-60,7
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Total de dépenses:	5 958,7	7 050,2	6 101,3	7 113,6	7 724,8
	(En pourcentage du total des dépenses)				
Dépenses budgétaires	98,2	100,1	98,7	98,3	99,1
Dépenses courantes	65,1	67,8	67,7	63,2	59,8
Dépenses de personnel	29,8	28,2	30,4	28,2	28,1
Traitements et salaires	24,6	23,2	24,6	23,1	23,3
Matériels et fournitures	2,2	1,9	2,4	2,3	2,3
Services de l'administration	13,2	11,2	11,6	10,3	9,5
Intérêts sur la dette publique	0,6	0,6	0,7	0,5	0,6
Dépenses en capital	33,1	32,3	31,0	35,2	39,3
Prêts nets du Trésor	2,2	0,9	2,1	1,3	1,7
Solde des comptes d'affectation	-0,4	-1,1	-0,9	0,4	-0,8
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	1,0
Total de dépenses	100,0	100,0	100,0	100,0	101,0

* Solidarité nationale + Fonds de compensation

Source : Direction Générale du Trésor



الملحق رقم: 14

En Milliards de DA	2011 Réalisations	2012 LFC	2012 Réalisations	2013 LF	2013 Provisoire	2014 LF	2014 Clôture	2015 PLF
RECETTES BUDGÉTAIRES	3 473,8	3 469,1	3 469,1	3 820,0	3 878,7	4 218,2	4 199,5	4 684,6
FISCALITÉ PÉTROLIÈRE	1 529,4	1 519,0	1 519,0	1 615,9	1 615,9	1 577,7	1 577,7	1 722,9
RECETTES FISCALES	1 515,8	1 651,7	1 987,3	1 831,4	2 014,8	2 267,5	2 250,3	2 465,7
RECETTES NON FISCALES	73,72	73,3	65,5	82,7	83,4	85,0	83,5	84,0
CONTRIBUTIONS AU BUDGET DE L'ETAT	137,21	120,0	115,3	140,0	52,5	110,0	110,0	120,0
REVENUS DES PARTICIPATIONS DE L'ETAT	217,18	105,0	183,2	150,0	112,1	178,0	178,0	292,0
RECETTES EXCEPTIONNELLES	0,0	0,0	0,0	0,0	164,6	0,0	0,0	0,0
FONDS DE CONCOURS, DONNS ET LEGS	0,5	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
DÉPENSES BUDGÉTAIRES	5 930,4	7 745,5	6 844,1	6 879,8	6 092,1	7 656,2	7 656,2	8 858,1
FONCTIONNEMENT	3 637,6	4 925,1	4 592,7	4 335,6	4 204,3	4 714,5	4 714,5	4 972,3
ÉQUIPEMENT	1 930,4	2 820,4	2 251,3	2 544,2	1 887,8	2 941,7	2 941,7	3 885,8
SOLDE BUDGÉTAIRE (*)	-2 456,7	-4 276,5	-2 973,8	-3 059,8	-2 213,5	-3 438,0	-3 456,7	-4 173,4
SOLDE GLOBAL DU TRÉSOR (*)	-2 395,4	-4 116,5	-3 281,1	-2 889,6	-2 310,4	-3 301,1	-3 320,0	-4 187,0
SOLDE GLOBAL DU TRÉSOR / PIB EN % (*)	-16,6	-27,0	-20,1	-17,9	-13,9	-18,1	-18,8	-22,2

(*) Les soldes budgétaire et du Trésor sont hors FRR



En Milliards de DA	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013 Provisoire
SOLDE A FIN DE L'ANNEE N	0	232,1	171,5	28,0	320,9	721,7	1 842,7	2 931,0	3 215,5	4 280,1	4 316,5	4 842,8	5 381,7	5 633,8
FISCALITÉ PÉTROLIÈRE BUDGETISEE	720,0	840,6	916,4	836,1	862,2	899,0	916,0	973,0	1 715,4	1 927,0	1 501,7	1 529,4	1 519,0	1 615,9
FISCALITÉ PÉTROLIÈRE RECOURVEE	1173,2	964,5	942,9	1 285,0	1 485,7	2 267,8	2 714,0	2 711,8	4 003,6	2 327,7	2 820,0	3 829,7	4 054,3	3 678,1
PLUS VALUE	453,2	123,9	26,5	448,9	623,5	1 368,8	1 798,0	1 738,8	2 288,2	400,7	1 318,3	2 300,3	2 535,3	2 062,2
DISPONIBILITE AVANT PRELEVEMENTS	453,2	356,0	198,0	476,9	944,4	2 090,5	3 640,7	4 669,9	5 503,7	4 680,7	5 634,8	7 143,2	7 917,0	7 696,0
PRINCIPAL DETTE PUBLIQUE PRELEVE	221,0	184,5	170,1	156,0	222,7	247,8	618,1	314,6	465,4	0	0	0	0	0
REMBOURSEMENT AVANCES B d'Algérie	0	0	0	0	0	0	0	608,0	0	0	0	0	0	0
FINANCEMENT DU DEFICIT DU TRESOR	0	0	0	0	0	0	91,5	531,9	758,2	364,3	791,9	1 761,5	2 283,3	2 132,5
SOLDE APRES PRELEVEMENTS	232,1	171,5	28,0	320,9	721,7	1842,7	2931,0	3215,5	4280,1	4316,5	4842,8	5381,7	5633,8	5563,5
RATIOS SOLDE DU FRR / PIB EN %	5,6	4,1	0,6	6,1	11,7	24,4	34,5	34,4	38,8	43,3	40,4	37,1	35,0	33,6



16 الملاحق رقم:

PRINCIPAUX INDICATEURS DE L'ECONOMIE

	Unités	2007	2008
RECOUVREMENTS FISCAUX	Millions DA		
Recettes budgétaires		3 498 624	4 987 182
Fiscalité pétrolière recouvrée		2 711 848	4 003 559
Fiscalité pétrolière budgétisée		973 000	1 715 400
Fonds de régulation		1 738 848	2 288 159
Recettes ordinaires		786 776	983 623
Recettes budgétaires hors FRR		1 759 776	2 699 023
DISPONIBILITES DU FRR	Millions DA	3 215 531	4 280 072
BUDGET DE L'ETAT	Millions DA		
Recettes budgétaires		1 951 360	2 810 260
Dépenses budgétaires		3 194 910	3 878 370
Fonctionnement		1 642 730	2 096 270
Equipement		1 552 180	1 782 100
Solde budgétaire		-1 243 550	-1 068 110
OPERATIONS DU TRESOR	Millions DA		
Recettes budgétaires		1 949 050	2 822 836
Fiscalité pétrolière		973 000	1 715 400
Ressources ordinaires		976 050	1 107 436
Dépenses budgétaires		3 108 569	4 175 803
Fonctionnement		1 673 931	2 227 440
Equipement		1 434 638	1 948 363
Solde global du Trésor		-1 281 954	-1 452 375
DETTE PUBLIQUE			
Encours Dette Publique Exterieur	Milliards US \$	0,91	0,46
Encours Dette Publique Interieure	Milliards DA	1 044,1	734,0
COMMERCE EXTÉRIEUR	Millions US \$		
Importations (CAF)		27 631	39 156
Biens alimentaires		4 954	7 716
Dont: Céréales(Blé, Farine, semoule....)		1 978	3 967
Lait et dérivés		1 064	1 295
Biens intermédiaires		8 754	11 832
Biens d'équipements		8 680	13 196
Biens de consommation non alimentaires		5 243	6 412
Dont: Médicaments		1 448	1 851
Véhicules de tourisme		1 491	2 049
Exportations		60 529	79 139
Dont Hydrocarbures (*)		59 197	77 246
Balance commerciale		32 898	39 983

Source : Ministère des Finances

(*) Source, Ministère de l'Energie et des Mines



Situation des recouvrements
En millions de DA

	2007	2008
1 - Fiscalité Pétrolière	2 711 848	4 003 559
Fiscalité Pétrolière budgétisée	973 000	1 715 400
Recettes Fonds de Régulation	1 738 848	2 288 159
2 - Recettes Ordinaires	786 776	983 623
.Contributions Directes	259 484	331 826
.IRG/Salaires	122 671	151 909
.IRG/Autres	35 909	41 976
.IBS	97 438	133 470
.Autres Impôts directs	3 466	4 471
.Enregistrement et Timbre	28 129	33 917
. Enregistrement	13 204	14 490
. Timbre	14 925	19 427
.Impôts sur les affaires	347 233	429 776
.TVA/Produits pétroliers	12 966	10 889
. TVA/Intérieure	123 948	154 565
.TVA/Importation	170 470	221 876
.TIC	34 676	37 359
.TPP	4 123	403
. Autres taxes	1 050	4 684
.Contributions Indirectes	885	1 190
.Produits des Douanes	132 653	163 933
.Produits des Domaines	13 514	17 053
.Produits Divers du Budget	4 878	5 928
Recettes totales	3 498 624	4 987 182
Totales Hors Recettes du FRR	1 759 776	2 699 023

source : DGI

